جامعة الأزهر
كلية الشريعة والقانون
بالقاهرة

مجلة الشريعة والقانون

مجلة علمية نصف سنوية محكمة

تعنى بالدراسات الشرعية والقانونية والقضائية

تصدرها

كلية الشريعة والقانون بالقاهرة

جامعة الأزهر

عدد خاص بالمؤتمر الدولي الثالث لكلية الشريعة والقانون بالقاهرة

المنعقد في الفترة من ٦ مايو ٢٠٢٣م إلى٧ مايو ٢٠٢٣م

بعنوان:

الرعاية الشرعية والقانونية لذوي الهمم في ضوء رؤية مصر ٢٠٣٠

توجه جميع المراسلات باسم الأستاذ الدكتور: رئيس تحرير مجلة الشريعة والقانون
جمهورية مصر العربية - كلية الشريعة والقانون - القاهرة - الدراسة - شارع جوهر القائد
ت: 02-25107687
فاكس: 02-25107738
https://mawq.journals.ekb.eg/

جميع الآراء الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها،
ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر المجلة وليست مسئولة عنها

رقم الإيـــداع

18053 / 2024

الترقيم الدولي للطباعة

ISSN: 2812-4774

الترقيم الدولي الإلكتروني:

ISSN: 2812-5282

تيسير الشمول المالي الرقمي لذوي الهمم

ودوره في التنمية المستدامة

النقود الرقمية المركزية نموذجا، مع رؤية اقتصادية إسلامية

إعداد

أد. رمضان محمد أحمد الروبي

تيسير الشمول المالي الرقمي لذوي الهمم ودوره في التنمية المستدامة

النقود الرقمية المركزية نموذجا، مع رؤية اقتصادية إسلامية

رمضان محمد أحمد الروبي
القانون العام، كلية الشريعة والقانون، جامعة الأزهر، القاهرة، مصر

ملخص البحث:

يعد الشمول المالي الرقمي من المتطلبات الضرورية لتعزيز التنمية المستدامة لذوي الهمم من خلال توفير الخدمات المالية لهم، مع ضمان استمرار الحفاظ على حقوق الأجيال المقبلة في التمتع بمزيد من هذه الخدمات التي تيسر حياتهم، وتعد النقود الرقمية المركزية أحد أهم هذه الخدمات التي تحقق الشمول المالي الرقمي خاصة للفئات منخفضة الدخل وذوي الهمم لحاجتهم الملحة لما ييسر تعاملاهم، ويسهم في توفير متطلباتهم واحتياجاتهم بطريقة تقنية دون تكبد مشاق الانتقال، وعناء البحث عن وسيلة تقليدية يصعب عليهم التوصل إليها وفقا لظروفهم الخاصة، وقد خلص البحث إلى العديد من النتائج والتوصيات في هذا المجال: **أولا: من النتائج:** ثبت أن نسب الشمول المالي وعدد المشمولين ماليا في مصر يتزايد تزايدا مستمرا خلال السنوات الأخيرة، كما توجد علاقة واضحة بين التحول الى الشمول المالي الرقمي، والتنمية المستدامة في المجتمع المصري. **ثانيا: من التوصيات:** كما تم التوصل إلى العديد من التوصيات منها: الاستفادة من النمو المتواصل لنسب الشمول المالي، وتزايد عدد المشمولين ماليا في مصر بدعم التوجه نحو الاستثمار في المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، لما لذلك من مردود إيجابي على تحسن مستوى المعيشة وارتفاع مستوى الدخول الفردية.

الكلمات المفتاحية:

الشمول المالي، التنمية المستدامة، ذوي الهمم، البنك المركزي، النقود الرقمية، التحول الرقمي، الخدمات المالية

Digital financial inclusion

Ramadan Mohammed Ahmed El-Roby

Abstract:

Digital financial inclusion is one of the necessary requirements to reinforce sustainable development for people of determination by providing financial services to them, while ensuring the continued preservation of the rights of future generations to enjoy more of these services that facilitate their lives. Central digital money is one of the most important of these services that achieve digital financial inclusion. Especially for low-income groups and people of determination because of their urgent need for what facilitates their dealings and contributes to providing their requirements and needs in a technical way without incurring the hardships of moving and the trouble of Use for a traditional way that is difficult for them to reach according to their special circumstances, many results and recommendations have been reached, including the following: First: From the results: It has been proven that the rates of financial inclusion and the number of financially included people in Egypt are constantly increasing. Second: From the recommendations: Benefit from the continuous growth of financial inclusion rates in Egypt by supporting investment in micro, small and medium projects, due to its positive impact on improving the level of living and increasing the level of individual income.

Keywords:

Financial inclusion, Sustainable development, People of determination, Central bank, Digital money, Digital transformation, Financial services

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على سيدنا محمد، وعلى آله وأصحابه أجمعين.. وبعد

فمما لاشك فيه أن أنشطة الحياة في تطور مستمر، لاسيما النشاط الاقتصادي منها، وهذا التطور لحق أيضا وسائل الدفع النقدية التقليدية لتتحول إلى نقود ذات سمات غير تقليدية، قلم تعد الورقة النقدية المادية هي السائدة في دفع قيم السلع والخدمات والمعاملات، بل لحقها تطور متسارع من نقود ورقية إلى اليكترونية يتم تخزينها في الحسابات المصرفية، والبنوك الإلكترونية، ورصيد المتاجر الإلكترونية مع الاحتفاظ بمسمياتها التقليدية سواء المحلي منها أو العالمي، ثم لحقها تطور آخر وهو صيرورتها عملة رقمية في شكل أرقام على الإنترنت تحمل مسميات مختلفة، ولا يتم التحكم بها من البنوك المركزية، إلى التوجه حاليا إلى اصدار عملات رقمية من خلال البنوك المركزية في الدول، وبإشراف مباشر منها ورقابة مما يسهم في تحقيق الشمول المالي والتنمية المستدامة لذوي الهمم لتيسير حياتهم، وتقلل تحركاتهم المادية لأقصي حد ممكن، وبما يوفر وقتهم لإنجاز ما يتولونه من أعمال تبني قدراتهم، وتسهم في تحقيق تطلعاتهم، وقد أكد ذلك القانون رقم ١٠ لسنه ٢٠١٨م[١]، الذي نص على حقوق وامتيازات للأشخاص ذوي الإعاقة والذي حل محل القانون رقم ٣٩ لسنة ١٩٧٥[٢] بشأن تأهيل المعاقين، كما تم إنشاء المجلس القومي لذوي الهمم بالقانون رقم ١١ لسنه ٢٠١٩[٣]، ليحل محل المجلس القومي لشؤون الإعاقة الصادر بقرار رئيس الوزراء رقم ٤١٠ لسنة ٢٠١٢، وتؤول إليه جميع حقوقه، وجميع التزاماته؛ ليعني بتقديم الدعم الفني لهم في كافه حقوقهم، وكان قد استبدل لفظ " لشؤون الإعاقة " إلى "..لرعاية ذوي الإعاقة" بقرار مجلس الوزراء رقم ٦٧١ لسنة ٢٠١٢، كما أكدت المادة رقم (٣٣)من القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة على أن" تلتزم

(١) نشر في الجريدة الرسمية - العدد ٧ مكرر (ج) في ١٩ فبراير سنة ٢٠١٨.

(٢) نشر في الجريدة الرسمية، عدد٢٧في ٣ يوليه سنة ١٩٧٥.

(٣) نشر في الجريدة الرسمية، عدد ٩ مكرر (أ) ف ٣ مارس ٢٠١٩، وقد اشتمل الدستور على عدد ٩ مواد تتعلق بذوي الهمم.

جميع البنوك والجهات المصرفية بتهيئة مبانيها وإتاحتها لاستخدام الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل يتناسب مع إعاقتهم، وتوفير كافة الخدمات المصرفية بشكل ميسر ومهيأ لهم، ووضع نظام خاص لتيسير التعاملات البنكية لهم "، تحقيقا لما ورد في الدستور المصري لعام ٢٠١٤[١] من تأكيد لحقوق ذوي الهمم في مادته رقم (٨١) التي تنص على " تلتزم الدولة بضمان حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة والأقزام صحيا، واجتماعيا، وثقافيا، وترفيهيا، ورياضيا وتعليميا، وضمان توفير فرص العمل لهم، كما تلتزم بضمان تخصيص نسبه منها لهم، وتهيئة المرافق العامة والبيئة المحيطة بهم، وممارستهم لجميع الحقوق السياسية، ودمجهم مع غيرهم من المواطنين إعمالاً لمبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص "، من هنا تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الشمول المالي والتمكين الاقتصادي للفئات محدودة الدخل وذوي الإعاقة على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي من خلال تقديم برامج بناء القدرات وتعزيز المشاريع المتوسطة، والصغيرة ومتناهية الصغر، والعمل على مسايرة التطور العالمي في وسائل الدفع النقدي من خلال اصدار عملات رقمية مركزية تحافظ من خلالها البنوك المركزية على سيطرتها على كميات النقد في المجتمع، وليجد كل فرد أو مؤسسة في المجتمع منتجات مالية مناسبة للاحتياجات كحسابات التوفير، والحسابات الجارية، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والتمويل والائتمان، وغيرها من المنتجات والخدمات المالية المختلفة بما يسهم في التمكين الاقتصادي لذوي الدخل المحدود، وأيضا لذوي الهمم، ولتسهيل أسلوب حياتهم، وبناء قدراتهم وتيسير الشمول المالي الرقمي لهم باستفادتهم من الخدمات المالية المتنوعة بتكلفة منخفضة، وجهد أقل، ، خاصة وأنه يوجد في العالم كافة أكثر من مليار شخص من ذوي الإعاقة، وهم يشكلون نسبة ١٥٪ من سكان العالم تقريباً[٢]، كما أشارت اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة إلى" أن الغرض من هذه الاتفاقية هو تعزيز وحماية وكفالة تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة تمتعا كاملا على قدم المساواة مع الآخرين بجميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية،

(١) نشر في الجريدة الرسمية، عدد ٣ مكرر(أ) في ١٨ يناير ٢٠١٤.

(٢) منظمة الصحة العالمية، التقرير الدولي حول الإعاقة لعام ٢٠٢٢، المكتب الإقليمي لشرق المتوسط، ص١

وتعزيز احترام كرامتهم المتأصلة[١]، لذا جاء هذا البحث ليلقي الضوء على هذا الموضوع تحت عنوان: (تيسير الشمول المالي الرقمي لذوي الهمم ودوره في التنمية المستدامة النقود الرقمية المركزية نموذجا مع رؤية اقتصادية إسلامية) وليركز على آلية جديدة بمقتضاها تصدر الدول نقودا رقمية من خلال البنك المركزي، مما يضمن فاعلية السياسة النقدية في السيطرة على حجم النقود وضبط كمياتها،

مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في كيفية تحقيق شمول مالي رقمي وتنمية مستدامة لذوي الهمم من خلال الموازنة بين الحفاظ على دور البنك المركزي في إصدار النقود، ومراقبتها، واستخدامها كأداة من أدوات السياسة النقدية، وفي نفس الوقت مسايرة التقدم التقني في هذا المجال من خلال التحول من النقود التقليدية إلى الرقمية المركزية، من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

١- ما المقصود بالشمول المالي والشمول المالي الرقمي؟ وما المقصود بذوي الهمم؟ وما المراد بالتنمية المستدامة؟

٢- كيف يمكن الموازنة بين دور البنك المركزي في اصدار النقود ورقابتها، ومسايرة التطور التقني في هذا المجال؟

٣- ما أثر النقود الرقمية الصادرة من خلال البنك المركزي على تحقيق الشمول المالي الرقمي والتنمية المستدامة لذوي الهمم في المجتمع؟

فرضيات الدراسة:

١- تسهم النقود الرقمية المركزية- كخدمة مالية - في تحقيق الشمول المالي والتنمية المستدامة.

٢- يسهم الشمول المالي الرقمي لذوي الهمم في تمكينهم اقتصاديا.

٣- يمكن الموازنة بين دور البنك المركزي في إصدار النقود الرقمية المركزية، والنشاط المصرفي للبنوك التجارية.

٤- يتوافق الشمول المالي والرقمي مع قواعد الشريعة الإسلامية الداعية للتعاون

(١) اعتمدت الاتفاقية في ديسمبر ٢٠٠٦ ودخلت حيز التنفيذ في مايو ٢٠٠٨

ومساعدة الفئات المحتاجة.

أهمية الدراسة:

تنبع الأهمية العلمية للدراسة من كونها تمثل إضافة لإقامة توازن بين دور البنوك المركزية في إصدار نقود رقمية مركزية، والدور الائتماني للبنوك التجارية مما يدعم الاستقرار النقدي والمالي في المجتمع، ويخدم مصالح أصحاب الدخل المنخفض وذوي الهمم بتوفير الخدمات المالية لهم.

منهجية الدراسة:

أ- **منهجية التحليل:** تعتمد الدراسة المنهج الوصفي التحليلي والاستقرائي في تتبع تطور النقود وآلية إصدارها، واسهامها في تسهيل حياة ذوي الهمم.

ب- **مصادر البيانات:** تعتمد الدراسة على البيانات الأساسية الصادرة عن الهيئات المعتمدة في مجال البحث.

ج- **حدود الدراسة:** تتمثل حدود الدراسة في مقترح لدعم قدرة البنوك المركزية في الحفاظ على الاستقرار المالي والنقدي في المجتمع وخاصة لذوي الدخل المحدود، وذوي الهمم، من خلال إصدارها لعملة رقمية مركزية، مع عدم تخليها عن سلطتها في إصدار النقود وبصورة غير تقليدية، مما يعزز الشمول المالي الرقمي في المجتمع، مع رؤية اقتصادية إسلامية للشمول المالي والنقود الرقمية المركزية.

هيكلة الدراسة: تم تقسيم هذه الدراسة إلى خمسة مباحث:

١. **المبحث الأول:** الإطار النظري للدراسة والدراسات السابقة.
٢. **المبحث الثاني:** الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة.
٣. **المبحث الثالث:** مؤشرات الشمول المالي الرقمي وعلاقته بالتنمية المستدامة.
٤. **المبحث الرابع:** النقود الرقمية المركزية " الأهمية وآلية الإصدار.
٥. **المبحث الخامس:** الرؤية الاقتصادية الأسلامية للشمول المالي الرقمي.
٦. **الخاتمة:** النتائج والتوصيات

المبحث الأول
الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً- الإطار النظري:

تتعرض الدراسة في إطارها النظري إلى المساهمة في بلورة دور جديد للبنك المركزي يسهم من خلاله في الاستقرار المالي والنقدي في المجتمع، مع العمل على مسايرة آخر ما تم التوصل إليه في عملية إصدار النقود وما لحقها من تطورات، ومدى إسهام ذلك في تحقيق الشمول المالي الرقمي، وبناء قدرات ذوي الهمم من خلال تمكينهم من إقامة مشروعات صغيرة ومتوسطة بإجراءات أيسر وأسهل.

ثانياً- الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى: (محمد محروس سعدوني)، الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة " دراسة تحليلية لواقع الدول العربية " مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المقالة ٥، المجلد ٥٢، العدد ٤، مايو ٢٠٢١، الصفحة ١٩٧-٢٣٨، تناولت بيان أهمية الشمول المالي باعتباره ركيزة أساسية من ركائز التنمية المستدامة لمواجهة الفقر، ومدى إمكانية توفير الخدمات المالية كالقروض والائتمان بشكل أكثر فاعلية لخدمة ذوي الهمم، وبناء قدراتهم وتلبية احتياجاتهم بتمويل مشروعاتهم وايداع مدخراتهم، وقد أثبت الباحث العديد من النتائج من أهمها أن من شأن الشمول المالي تحقيق الانتشار الواسع للخدمات المالية وتنوعها وتيسيرها.

كما توصل إلى العديد من التوصيات من أهمها:

١. ضرورة تيسير الوصول للخدمات المالية بتكلفة أقل وفاعلية أكبر من خلال الخدمات المالية الرقمية والدفع الالكتروني.
٢. العمل على الانتشار الجغرافي للمؤسسات المالية والنقدية والتوسع في الخدمات المالية بما يسهم في ابتكار نقاط وصول للخدمات المصرفية كالصراف الآلي والهاتف البنكي.

وعن الاختلاف بين هذه الدراسة ودراستي فإن هذه الدراسة تقتصر على إقامة علاقة بين الشمول المالي والتنمية المستدامة، بينما دراستي تتطرق إلى

الناحية التطبيقية حيث تركز على نموذج مبتكر عملي يسهل حياة ذوي الهمم وأصحاب الدخول المنخفضة، ويسهم في تمكينهم الاقتصادي، مما يعني اعتبار دراستي مساهمة في سد ثغرة وفجوة بحثية في سلسلة الشمول المالي الرقمي لتكتمل مقوماته.

الدراسة الثانية: (دراسة صورية والسعدون ٢٠١٨) بعنوان" أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية" لصورية شنبي والسعيد بن لخضر منشورة في مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، ٢٠١٩ جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، تهدف الدراسة إلى تقديم مفاهيم محددة للشمول المالي ودوره في التنمية؛ لكونه يسهم في تنظيم أداء القطاعات المصرفية والمالية، ويسهل الوصول إلى الخدمات المالية المتنوعة مما يوفر الخدمات المالية المتطورة وبتكلفة منخفضة، ومستديمة ومسئولة، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج هامة منها " إمكانية اسهام الشمول المالي في تزايد حجم الأعمال التجارية والاستثمارات المالية لمواجهة الأزمات المالية ".

ومما يميز دراستي عن هذه الدراسة أن هذه الدراسة تركز على دور الشمول المالي في التنمية، بينما دراستي تنتقل إلى جانب تطبيقي بإيراد نموذج يسهم في دعم ذوي الهمم وأصحاب الدخول المنخفضة وهو النقود الرقمية المركزية بما توفره من خدمات بتكلفة أقل وتوفير للوقت والجهد.

الدراسة الثالثة: (أبو صلاح، أيمن عزالدين -٢٠١٨م) رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال الدول، الأردن، تناولت العملات الرقمية وعلاقتها بالتجارة الإلكترونية مع دراسة حالة لدولة الامارات العربية المتحدة "دبي"، وقد جاءت في مقدمة وأربعة فصول تناول الفصل الأول "خلفية الدراسة وأهميتها ' بينما الفصل الثاني تناول الأدب النظري والدراسات السابقة، وخصص الفصل الثالث للطرق والإجراءات، والرابع خصص لنتائج الدراسة؛ حيث تم التوصل إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين العملات الرقمية والتجارة الالكترونية في دولة الامارات؛ وذلك لأن العملات الرقمية هي حصيلة لثورة تكنولوجيا المعلومات المتطورة والمتسارعة، كما تم التوصل إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المحافظ الرقمية والتجارة الإلكترونية في دولة الامارات العربية المتحدة أيضا.

كما تم التوصل إلى التوصية بضرورة الاهتمام بتطوير استخدام التجارة الإلكترونية في الإمارات عن طريق السعي نحو زيادة انتشار العملات الرقمية، مع الأخذ بعين الاعتبار تجنب مخاطرها.

وتفترق هذه الدراسة عن دراستي في أنها تركز على الإجابة على تساؤل هام هو كيف تتم الموازنة بين الحفاظ على سلطات البنك المركزي في ضبط حجم النقود بتوليه سلطة إصدارها، وبين ما انتشر حاليا من النقود الرقمية التي لا رقابة للبنك المركزي عليها، ومدى اسهام ذلك في تمكين ذوي الهمم اقتصاديا؟، بينما تركز هذه الدراسة على مدى وجود علاقة بين النقود الرقمية والتجارة الالكترونية مع التطبيق على دولة الامارات العربية المتحدة، كما أن هذه الدراسة تمت في فترة سابقة هى عام ٢٠١٨ م بينما دراستي تتم خلال عام ٢٠٢٣م.

الدراسة الرابعة: (دراسة باسم أحمد عامر٢٠١٨م) بعنوان " العملات الرقمية " البتكوين أنموذجا "ومدى توافقها مع ضوابط النقود في الإسلام " مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، مجلد ١٦، عدد١، ٢٠١٩ م، وقد تناول الباحث موضوعه في مقدمة وثلاثة مباحث خصص المبحث الأول لمفهوم النقود ووظائفها، بينما خصص الثاني لحقيقة البتكوين ونشأتها وخصائصها، والثالث لبيان الموقف الشرعي لعملة البتكوين، وقد جاء البحث في صفحات من ١٦٤ الي ص٢٩٠ من صفحات مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية.

وقد توصل الباحث إلى عدة نتائج منها: أن البتكوين هو نوع حديث من العملات الرقمية المشفرة غير الملموسة يتم تداولها عن طريق شبكة الانترنت، ويمكن تملكها من خلال إنشاء محفظة إلكترونية على جهاز الحاسوب الخاص، وتدار سائر العمليات المتعلقة بها بشكل كامل عن طريق مستخدميها دون سلطة رقابية أو مركزية.

وتفترق دراستي عن هذ الدراسة في أن هذه الدراسة تعرضت للبتكوين كعملة رقمية وأنموذجا تمت دارسته بصفة خاصة بالتركيز على مدى موافقته للشريعة الإسلامية، بينما دراستي تتناول اصدار العملة الرقمية من خلال البنك المركزي مع التوازن بين استمرار سلطاته في إصدار النقود ومسايرته للتطور العالمي في هذا الإطار، وعلاقة ذلك بتيسير حياة ذوي الهمم وأصحاب الدخل

المنخفض.

الدراسة الخامسة: (دراسة محمد طاهر عبده ٢٠١٥م)، دكتوراة، بعنوان "التأثير المتبادل بين الكتلة النقدية والصيرفة الإلكترونية "، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد، اشتملت الدراسة على أربعة فصول؛ خصص الفصل الأول لتحليل الكتلة النقدية، بينما خصص الفصل الثاني لمنظومة الدفع المصرفي الالكتروني، والفصل الثالث لتحليل المنعكسات النقدية لمنظومة الدفع المصرفي الالكتروني، والفصل الرابع خصص لبيات تطور منظومة الدفع الالكتروني وأثرها على متغيرات الكتلة النقدية.

كما توصل الباحث إلي عدد من النتائج منها: أن الكتلة النقدية في أي مجتمع هي نتاج تطوره الاقتصادي والنقدي، وبناء على ذلك اختلفت مكوناتها باختلاف درجة ذلك التطور بين مجتمع وأخر أو اقتصاد وأخر، وهذا أدى بدوره إلى اختلاف وتعدد المقاييس المستخدمة من قبل السلطات النقدية المختصة في دراستها وتحليلها، كما توصل الباحث لمجموعة من التوصيات منها: ضرورة توافر مجموعة من الشروط والمقومات الأساسية(التقنية، التشريعية، الاجتماعية الثقافية) التي تشكل فيما بينها حلقة متكاملة للانتقال بمنظومة العمل المصرفي من شكلها التقليدي إلى شكلها الإلكتروني بما يتناسب واحتياجات التجارة الإلكترونية.

وتفترق هذه الدراسة عن دراستي في كون هذه الدراسة تهتم بدراسة التأثير المتبادل بين الكتلة النقدية والصيرفة الالكترونية، وقد تمت في عام ٢٠١٥ م، بينما دراستي تتم في عام ٢٠٢٣م وتتعرض لجانب آخر من جوانب الدارسات للنقود الرقمية والصيرفة الالكترونية وهو إمكانية اسناد اصدار النقود الرقمية إلى البنوك المركزية، مما تتسم معه بكونها عملة عامة تحافظ على سلطات البنك المركزي النقدية، وتساير التطور العالمي بالاتجاه من النقود الورقية التقليدية إلى الرقمية، وتسهم في تذليل العقبات التي تواجه ذوى الهمم في انتقالهم للحصول على هذه الخدمات المالية وسداد ما يلتزمون به من التزامات او تعاقدات بطريقة سهلة.

المبحث الثاني
الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة

أولا: معني التيسير: يراد به التَّسْهِيلُ، يُقال: يَسَّرَ الأَمْرَ: إذا سَهَّلَهُ ولَمْ يُعَسِّرْهُ، وهو مَأْخوذٌ مِن اليُسْرِ، ومَعناه: اللِّينُ والانْقِيادُ، وضِدُّهُ: العُسْرُ والمَشَقَّةُ، ومِن مَعانِي التَّيْسِيرِ: التَّهْيِئَةُ والإعْدادُ، ويأتي أيضاً بِمَعنى التَّخْفيفِ والتَّبْسيطِ والتَّوْسِعَةِ[١]، ويراد به اصطلاحا: " تشريع الأحكام على وجه روعيت فيه حاجة المكلف وقدرته على امتثال الأوامر، واجتناب النواهي، مع عدم الإخلال بالمبادئ الأساسية للتشريع"[٢].

ثانيا: نشأة الشمول المالي ومفهومه:

نشأة الشمول المالي: يعود استخدام هذا المصطلح إلى عام ١٩٩٣، في دراسة ليشون (Leyshon) وثرفت (thrift) حيث تناولا في دراستهما أثر اغلاق المصرف الموجود في منطقة جنوب شرق إنجلترا على تمكن السكان من الوصول الخدمات المصرفية فعليا[٣]، ومنذ أزمة ٢٠٠٨ زاد اهتمام الدول بالشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تسهيل وصول الخدمات المالية إلى كافة فئات المجتمع بالشكل الصحيح، مع حث مقدمي الخدمات المالية من بنوك وغيرها من المؤسسات المالية على التنوع والابتكار مع خفض التكلفة ما أمكن[٤].

مفهوم الشمول المالي: يقال في اللغة " شمَلَ يَشمُل، شَمْلاً وشُمولاً، فهو شامل،

---

(١) معجم اللغة العربية المعاصرة، د أحمد مختار عبد الحميد عمر واخرون، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩

(٢) عبد العزيز عزام: " مظاهر التيسير في الشريعة الإسلامية، كلية الشريعة والقانون بالقاهرة، ص١٨

(٣) محروس سعدوني، الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة دراسة تحليلية لواقع الدول العربية، حقوق الزقازيق، ص١٢

(٤) نهلة أبو العز، أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الإفريقية، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، المجلد ١١، العدد ١٠، جامعة بني سويف، مصر، ٢٠٢١، ص ٣

والمفعول مَشْمُول، وشَمَلَهُ بِرِعَايَتِهِ: جَعَلَهُ تَحْتَ رِعَايَتِهِ، وَلاَّهُ اهْتِمَامَه[١]، ويطلق الشمول المالي ويراد به " نسبة الأشخاص أو الشركات التي تستخدم الخدمات المالية " كما بين صندوق النقد العربي مفهومه بكونه " تمتع الأفراد- بما في ذلك أصحاب الدخل المنخفض- والشركات - بما في ذلك أصغرها- بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة مقابل أسعار معقولة من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية، ذات الجودة العالية بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة[٢]"، أما مجموعة العشرين والتحالف العالمي للشمول المالي فيرون تعريفه على أنه "الإجراءات التي تتخذها الهيئات الرقابية لتعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع للخدمات والمنتجات المالية التي تتناسب مع احتياجاتهم، وأن تقدم لهم بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة"[٣]، إذا فهو يدعم تعزيز وصول فئات المجتمع المختلفة إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية الخاضعة للرقابة بالشكل الكافي مع مراعاة الوقت والسعر إلى أقصي حد ممكن من

خلال تطبيق مناهج مبتكرة تشمل التوعية والتثقيف المالي بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي في المجتمع.

نخلص من هذا إلى أن الشمول المالي مصطلح يراده به " تمكين كافة فئات المجتمع - وخاصة الفئات منخفضة الدخل وذوي الهمم - من استخدام الخدمات المالية المبتكرة التي تلبي احتياجاتهم الاقتصادية والمالية، وتدعم دمجهم في المجتمع بشكل فاعل ومنتج ".

ثالثا: مفهوم الشمول المالي الرقمي:

مفهوم الشمول المالي الرقمي: يراد به "قدرة الوصول الرقمي للخدمات

(١) مختار الصحاح: (ص ٣٤٩) / لسان العرب: (٥٦٤/٤)

(٢) تقرير صندوق النقد العربي يناير ٢٠١٧ _"قياس الشمول المالي في العالم العربي).

(٣) محمد أبونار (تقرير مجموعة العشرين... (الشمول المالي نحو تحقيق التنمية المستدامة،) ص١

المالية الرسمية واستخدامها من قبل السكان غير المشمولين ماليا، بحيث تكون هذه الخدمات مناسبة لاحتياجات العملاء، وتقدم بطريقة مسؤولة ومستدامة، وبتكلفة مقبولة، ضمن اطار تشريعي وقانوني ملائم "[١]، إذا فتحقيق الشمول المالي الرقمي يتم بوسائل عديدة منها توفير خدمات الانترنت بأسعار معتدلة، تتناسب وقدرات ذوي الدخل المحدود وغير المشمولين ماليا، مع توفير أجهزة مدعومة بتلك الخدمة بصورة متنظمة، وتوفير تطبيقات على الانترنت تسهم عمليا في توفير تلك الخدمات مما يسهم في إدارة المخاطر المالية، وادراكا لأهمية الشمول المالي الرقمي قامت مصر بإصدار العديد من القوانين والقرارات بهدف خفض استخدام أوراق النقد خارج الجهاز المصرفي، وتحفيز استخدام الوسائل الإليكترونية في الدفع، مما يسهم في تحقيق أعلى قدر من الشمول المالي الرقمي فصدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٩ لسنة ٢٠١٧[٢]بإنشاء المجلس القومي للمدفوعات، والقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩[٣] لتنظيم استخدام وسائل الدفع غير النقدي، كما صدر قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠ بنظم وخدمات الدفع والتكنولوجيا المالي[٤].

ومما يعزز أهمية تحقيق الشمول المالي والرقمي عالميا أن التقارير الدولية تشير إلى أن فرص حصول أكثر من ٧٠٠ مليون شخص على مستوى العالم على الخدمات المالية قليلة، ودوليا أيضا ما بين ٦٦% من البالغين الأثرياء يملك ٦٠% منهم حسابات مصرفية، في حين أن٥٤ % من البالغين الفقراء لا يملك ٤٠% منهم حسابات مصرفية، حتى وصفت تلك الفجوة بكونها" دوامة الفقر"، مما يجعل تحقيق الشمول المالي والشمول المالي الرقمي مطلب ضروري على مستوى العالم[٥].

---

(١) شيلي وسام " الشمول المالي الرقمي في المنطقة العربية، الواقع والتحديات " جامعة فسطينة ٢، الجزائر نشر في مجلة
معهد العلوم الاقتصادية، مجلد٢٤، عدد٢صفحة ٢١٨.

(٢) نشر في الجريدة الرسمية، عدد ٦ مكرر(أ) في ١٣ /٢/ ٢٠١٧

(٣) نشر في الجريدة الرسمية، عدد ١٥ مكرر (ب) في ٢٠١٩/٤/١٦

(٤) نشر في الجريدة الرسمية، عدد ٣٧ مكرر(و)في ٢٠٢٠/٩/١٥

(٥) محمد محروس سعدوني، الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة، دراسة تحليلية لواقع الدول العربية، جامعة المنوفية، كلية الحقوق س٣٤.

رابعا: مفهوم النقود:

مفهوم النقود في اللغة: يقال نَقْدُ النَّقْدُ في الْبَيْعِ: خلافُ النسِيئة، ويقال، درهم نَقْدٌ: جيّدٌ لا زيفَ فيه. والجمع: نُقودٌ، والنَّقْدُ: العملةُ من الذهب أَو الفِضَّة وغيرهما مما يُتعامَلُ به، ويطلق على تمييز الدراهم وإخراج المزيف منها[١].

مفهوم النقود في الفقه الاسلامي:

يطلق النقد على "المضروب من العملة من الذهب والفضة وغيرها مما يتعامل به الناس"، كما تطلق على الذهب والفضة ولو غير مضروبين[٢].

مفهوم النقود التقليدية في الاقتصاد: تطلق النقود التقليدية ويراد بها: "الوسيط في المبادلات الذي يتمتع بالقبول العام في الوفاء بالالتزامات"[٣]، كما يراد بها أيضا " كل شيء يلقي قبولا عاما كوسيط للتبادل ومقياس للقيمة"[٤].

مفهوم النقود الالكترونية:

١- هي "نقود غير ملموسة تأخذ صورة وحدات إلكترونية تستخدم في إتمام التعاملات المالية والتجارية عبر شبكة الإنترنت"[٥].

٢- قيل هي" التي يتم تخزينها في الحسابات المصرفية، والبنوك الإلكترونية، ورصيد المتاجر الإلكترونية بالعملة المحلية أو العالمية"[٦].

تعريف النقود الرقمية: قيل هي "نقود معنوية تحمل أرقاما خاصة تصدر من مؤسسات تحدد قيمتها، يجري التعامل بها من خلال القيد الرقمي لها عبر شبكة الانترنت"[٧]، وقيل أيضا هي "مخزون الكتروني لقيمة نقدية من خلال وسيلة

(١) الفيروزابادي القاموس المحيط ٢٩٢/١-الزبيدي، تاج العروس ج٢٣١/٩-الرازي مختار الصحاح ص٨٤

(٢) ابن عابدين، حاشية رد المحتار.. ج٣/، ١٢٤الكاساني، بدائع الصنائع ج٥٩/٦.

(٣) رمضان الروبي، الاقتصاد السياسي "نقود وبنوك" ص٧.

(٤) محمود يونس واخرون، اقتصاديات والنقود والصيرفة ص١٣.

(٥) أماني محمّد مطاحن، فروق بين العملة الإلكترونية والافتراضية ص٢.

(٦) رمضان الروبي، المرجع السابق ٣٨.

(٧) علاء الدين عبد الرازق التقابض في الفقه الإسلامي وتطبيقاته في البيوع المعاصرة ص٣٥٠.

تقنية لمدفوعات لمتعهدين غير من أصدرها دون الحاجة لوجود حساب مصرفي كأداة مدفوعة مقدما"[١]، وعرفها القرار الأوربي رقم ٤٦لعام ٢٠٠٠الصادر في ٢٠٠٠/٩/٨بأنها " قيم نقدية مخزنة على وسيط الكتروني تمثل ايداعا ماليا ومقبولة كوسيلة من قبل الشركات غبر المصدرة لها[٢]"، فهي ليست صورة من

صور النقد التابعة للعملات القانونية المعروفة، ولكنها توجد في شكل أرقام على الإنترنت، وتحمل أسماء مختلفة، ولا يتم التحكم بها من البنوك المركزية، كما أنه لا وجود لها على أرض الواقع، وإن كانت رقمية مشفرة، فهى غير معروفة المصدر ومبنية على خوارزمية معقدة تتم عبر نظام موزع من الحواسيب، ولا يمكن إلغاؤها أو ايقافها، ويمكن رصدها من قبل المجتمع وعامة الناس، وقد بلغ حجم التداول بالعملات الرقمية عالميا خلال يوم واحد ١٧,٤ مليار دولار لتصل شهريا الى ٥٢٢ مليار دولار في المتوسط، وذلك أعلى من حجم تداول أقوى عملتين، الدولار واليورو، الذي لا يتجاوز ٢٥٠ مليار دولار شهريا في سوق الفوركس، بينما حجم التداول بالنقود الورقية ٧٫٥ تريليونات دولار يوميا على مستوى العالم[٣].

خامسا: مفهوم ذوي الهمم: الهمم في اللغة العربية: جمع همة، وتجمع على همات، وهمم، وهمائم، والهمة: "ما هم به من أمر ليفعل، وهي: "ميل يسمو إلى معالي الأمور"[٤]، ولذا كان مسمي "ذوي الهمم" من التوفيق بمكان، لكونه يركز على قدراتهم النفسية، وما يتوافر لديهم من ارادة وعزيمة لا تلين، وعن المفهوم في الاصطلاح: " هو لقب يطلق على الذين ساهموا في تغيير المجتمع نحو الإيجابية من خلال قوة العزيمة والإرادة، ومن ناحية النظر إلى الإعاقة الجسدية لهم فقد عرف القانون رقم (١٠) لسنة ٢٠١٨م بأنه " الشخص الذي لديه قصور، أو خلل كلي أو جزئي، سواء كان بدنيًا أو ذهنيًا أو عقليًا، أو حسيًا، إذا كان هذا الخلل أو القصور مستقرًا، مما يمنعه

(١) نهى الموسوي، اسراء الشمري " النظام القانوني للنقود الإلكترونية "، مجلة بابل للعلوم الإنسانية، مجلد ٢٢عدد، ٤١ص٢٦٤

(٢) محمد الشافعي، مجلة الامن والقانون بدبي ص٢.

(3) https: //coinmarketcap.com

(٤) المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى واخرون ج٢، ص١٩٠ مادة (الهمة).

لدى التعامل مع مختلف العوائق من المشاركة بصورة كاملة، وفعالة مع المجتمع، وعلى قدم المساواة مع الآخرين"[١]، ووفقا للمادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة للأشخاص ذوي الإعاقة فهم " كل من يعانون من عاهات طويلة الأجل بدنية أو عقلية أو ذهنية أو حسّيَة، قد تمنعهم لدى التعامل مع مختلف الحواجز من المشاركة بصورة كاملة وفعالة في المجتمع على قدم المساواة مع الآخرين[٢].

سادسا: مفهوم التنمية المستدامة " **"التنمية"** في اللغة العربية مصدر "نمى"، أي زاد وكثر، ونمَى يَنمِي، نمَاءً، ونُمِيًّا، فهو نامٍ، و**"مستدامة"** من دامَ الشيءُ يَدُومُ وادامة واستدامة، يقال داوَمَهُ: تأنَّى فيه، أو طَلَبَ دَوامَهُ فهو دائم، والمفعول مَدُوم عليه، ودام الشَّيءُ ثبت واستقرّ وبقي[٣]، وقد عرفتها الأمم المتحدة من خلال لجانها بكونها " تلبية حاجات الحاضر دون المساس بقدرات الأجيال المستقبلية على تلبية حاجاتها الخاصة"[٤].

سابعا: مفهوم العملة الرقمية للبنوك المركزية: يراد بالعملة في اللغة: " النقد وتجمع على عَمَلات وعَمْلات، أما "الرقمية " فتعني" لغة تُعدُّ خصِّيصًا طبقًا لقواعد معيَّنة لتستخدم في الحاسبات الإلكترونية كوسيلة للعمل"

وأما عن معني " مركزية "، من ركزت الأشياءُ في مكانٍ إذا اجتمعت فيه وخصت به"[٥]، وتعني" قيام البنوك المركزية بإصدار عملة رقمية جديدة، موجهة

---

(١) المادة رقم (٢) من القانون رقم ١٠ لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، أشير اليه في ص ٣من هذا البحث.

(٢) اعتمدت الاتفاقية في ديسمبر ٢٠٠٦ ودخلت حيز التنفيذ في مايو ٢٠٠٨

(٣) أحمد مختار عبد الحميد عمر واخرون، معجم اللغة العربية المعاصرة، الناشر: عالم الكتب، ط١، - ٢٠٠٨ م مادة تنمية

(٤) تقرير الامم المتحدة عن التنمية المستدامة من خلال لجنة بريندتلاند التابعة للأمم المتحدة " نسبة لروهارلم برونتلاند، رئيسة وزراء النرويج السابقة، وُلدت في عام ١٩٣٩، من المهتمين بالتنمية المستدامة والصحة العامة.

https: //ar.gov-civ-guarda.pt/brundtlan

(٥) احمد مختار، المرجع السابق، مادة مركزية و" عملة ".

بشكل مباشر للأفراد، أو من خلال أطراف وسيطة"، وهي تفترق عن عملة البتكوين وغيرها من حيث انه يكون لكل عملة رقمية صادرة من البنوك المركزية رقم تسلسلي يمكن التعرف عليه، بعكس عملة البتكوين.

نشأة النقود التقليدية:

لم يكن الانسان في حاجة للنقود في بداية تاريخ الأنشطة الإنتاجية حيث كان يتم توفية الحاجات من خلال الإنتاج المباشر، فكان ينتج بنفسه ما كان يحتاجه، ومع تطور الأنشطة الإنتاجية بدأت تحدث فوائض إنتاجية عن الحاجة الاستهلاكية، فتمت المبادلة من خلال نظام المقايضة ببيع السلعة بسلعة أخرى، ونظرا لصعوبات واجهت نظام المقايضة منها اختلاف الرغبات بين المتبادلين، مما قد يوجد رغبة من طرف فيما عند الآخر بينما لا توجد

هذه الرغبة من الطرف الآخر، فتم الاتجاه نحو اتخاذ سلعة واحدة يتم بها التبادل مع جميع السلع الأخرى، ولذا اطلق على هذا النظام نظام " النقود السلعية "، وللصعوبات الكثيرة في هذا النظام من صعوبة الحصول على هذه السلعة في كثير من الأوقات، وصعوبة تجزئتها خاصة وأنها قد تكون دواب مثلا، فتم الانتقال للمعادن والذهب والفضة، أو ما يسمى بـ "النقود المعدنية "، ومن خلال الصيارفة قديما تم الانتقال إلى النقود الورقية محددة القيمة، وتحمل قيمة الذهب خوفا من التحرك بنقود ذهبية، ولذا ظهر نظام "الصكوك الورقية "، ثم ظهرت النقود الورقية في عام ٩١٠ م تقريبا، وكان ذلك في الصين وكانت مغطاة بالذهب والفضة بنسبة ١٠٠%، ثم تطور الأمر إلى أن أصدرت الصين نقودا ورقية غير مغطاة، وكان ذلك في القرن العاشر حتى أصبحت الزامية لا تلتزم الدول إلا بضمان قبولها دون ضمان قيمتها ذهبا أو فضة.

نشأة النقود الرقمية:

تعود أصول العملات الرقمية إلى عام ١٩٩٠م، عند البدء في العمل بتكنولوجيا المعلومات، حيث كانت البداية عبر منتجات "الذهب الإلكتروني **E-gold**" الذي تأسس عام ١٩٩٦م، حيث صارت من أكبر شركات تبادل وتحويل العملات إلكترونيا وأن التبادل والشراء والبيع بواسطتها لا يتأثر بفرق سعر العملات العادية

وانما يتأثر بسعر جرام الذهب مقابل تلك العملات، وفي عام ٢٠٠٦م، تم تأسيس نظام في العملة الرقمية يسمح للمستخدمين بتحويل الدولار أو اليورو إلى عملة رقمية بين الدولار واليورو على ويسمح بالتبادل بينهما برسوم بنسبة ١%

ويوجد حاليا حوالي ٦٧٠٠ عملة رقمية تتداول من خلال الأنترنت حول العالم[١].

أشهر أنواع العملات الرقمية:

يوجد عدد كبير من العملات الرقمية يتمّ تداولها عبر شبكة الإنترنت في مختلف الدول حول العالم، من أشهرها:

١- **البيتكوين Bitcoin BTC:** نشأت هذه العملة عام ٢٠٠٩ من قبل شخص غامض أطلق على نفسه اسم "سأتوشى ناكا موتو"، وتتميز آلية عملها بإخفاء هوية صاحب العملة (المرسل) وأيضاً المتلقي للأموال (المرسل إليه).

٢- **التيثر Tether:** هي عملة رقمية تعمل على تحويل العملات المعترف بها مثل الدولار أو اليورو إلى عملة رقمية، ويعود ظهورها الأول إلى عام ٢٠١٤، والغرض منها هو الجمع بين العملات الرقمية والعملات الثابتة مثل الدولار.

٣- **الايثيريوم Ethereum:** أنشأت في عام ٢٠١٥ وتتميز عن البتكوين بأنها تتيح للمتعاملين تشغيل أي برنامج للوصول إليها عبر التطبيق اللامركزي، ولا يتم التحكم فيها من قبل أي نظام فردي أو مركزي.

٤- **بينانس كوين Binance Coin:** عملة رقمية أصلية تابعة لمنصة بينانس لتداول العملات المشفرة التي تم إنشاؤها في عام ٢٠١٧ م.

مشاكل العملات الرقمية:

١-أنها تعتمد على أفراد وليس على مؤسسات، وبالتالي فليس ثمة ضمانً للمال، فإذا فقدت العملات الرقمية من خلال قرصنة مثلا فليس بالإمكان استرجاعها.

---

(١) على السالوس، أحكام النقود واستبدال العملات، ج٣/ص١٨٦، أحمد حسن، الأوراق النقدية ص٣٥

٢- لا تخضع للضرائب، مما يصفها بالمخالفة القانونية.

٣- أن العملات الرقمية لا تخضع للتأمين مما يفقدها عنصر الأمان.

٤- عدم وجود قانون يحمي المتبادلين في حال حدث نزاع أو اعتداء.

كل هذا يجعل قضية البحث من الأهمية بمكان، وإن كان من مزاياها استنادها على تقنية البلوكشين حيث يكون من الصعب نسخ منها عملات مزيفة منها نظرا للسرية الكاملة بفضل نظام التشفير، وقد تجاوز إجمالي القيمة السوقية لجميع الأصول المشفرة تريليوني دولار اعتباراً من سبتمبر عام٢٠٢١، بزيادة قدرها ١٠ أضعاف منذ أوائل عام ٢٠٢٠[١].

(١) تقرير صندوق النقد العربي، يوليو ٢٠٢١

المبحث الثالث

مؤشرات الشمول المالي الرقمي وعلاقته بالتنمية المستدامة

أولا: مؤشرات الشمول المالي الرقمي في مصر: تتوافر البنية الاليكترونية في مصر بما يدعم وجود مؤشرات الشمول المالي الرقمي حيث بلغت نسبة المشمولين ماليا فوق سن "١٦" سنة ٦٤,٨% بمعدل نمو وصل الى ١٤٧% خلال الفترة من ٢٠١٦ الى، ٢٠٢٢، وأنه يسهم في تحقيق التنمية المستدامة في المجتمع مما ينبئ عن علاقة واضحة وقويه بينهما تضمن مراعاة حقوق الأجيال المقبلة.

شكل (١)

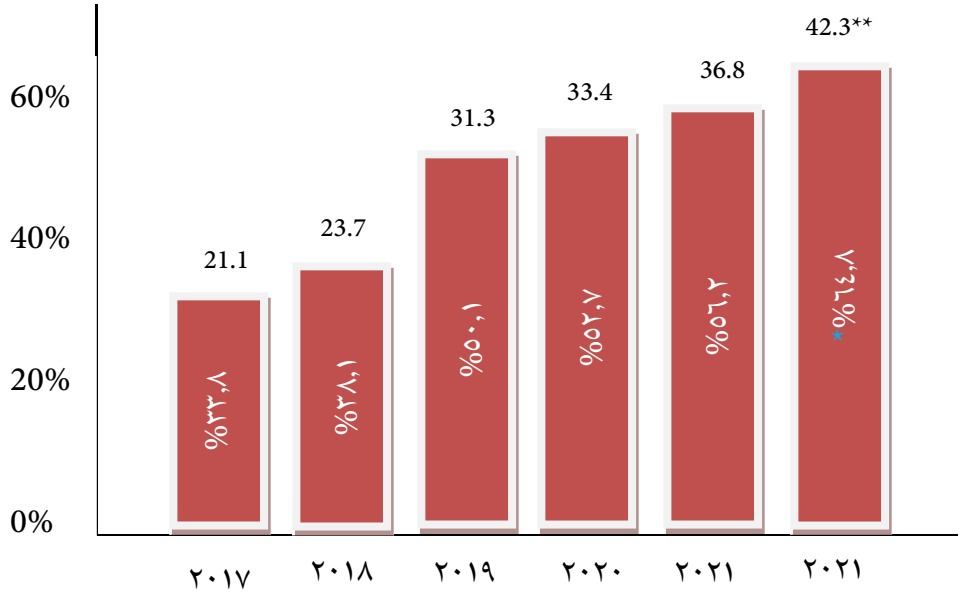

*** نسب النمو للشمول المالي **عدد الافراد المشمولين ماليا بالمليون**

المصدر: إعداد الباحث وفقا لبيانات البنك المركزي الصري

١- تملك حساب مصرفي مع مراعاة فئات المجتمع المختلفة: يمتلك ٣٨ مليون من المصريين حسابات مصرفية مالية بالبنوك أو البريد بنسبة ٥٦,٢ % من إجمالي المواطنين "أكثر من ١٥ سنة"، وعدد من يملكون حسابات مالية من السيدات ١٦ مليون سيدة، كما بلغ عدد البطاقات البنكية مسبقة الدفع ٣٩,٨٨٣ ألف

بطاقة لكل ١٠٠ ألف مواطن، وعدد نقاط الدفع الالكتروني ١٠٣٧ لكل ١٠٠ ألف مواطن[١]، ووفقًا للدراسات الاستقصائية يستخدم

٤٨ % ممن شملتهم الدراسة بوليصة التأمين أو أجهزة الصراف الآلي[٢].

٢- **الاشتراك في خدمة الهواتف المحمولة:** بلغ عدد المشتركين في خدمة الهواتف المحمولة ٩٣,٣٧ مليون مشترك في مصر بنهاية يناير عام ٢٠٢٢، وبلغت نسبة انتشار الهاتف المحمول في مصر بنهاية يناير ٢٠٢٣، ٨٩,٩٣%[٣].

٣- توافر منظومة متكاملة من القوانين والتشريعات تضمن حقوق منخفضي الدخل وذوي الهمم:

صدرت في مصر العديد من القوانين التي تحمي حقوق ذوي الهمم وترعي مصالحهم، ومنها القانون رقم ١٠ لعام ٢٠١٨ بحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، كما تم تعديل بعض أحكام قانون حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة لمواجهة التنمر ضدهم بالقانون رقم ١٥٦ لسنة ٢٠٢١[٤]، حيث قررت المادة الأولى من التعديل " يعاقب المتنمر على الأشخاص ذي الإعاقة بالحبس مدة لا تقل عن سنتين، وبغرامة لا تقل عن خمسين الف جنيه ولا تزيد على مائة الف جنيه، أو بإحدى هاتين العقوبتين، كما شددت العقوبة إذا وقعت الجريمة من شخصين أو اكثر ،أو كان الفاعل من أصول المجني عليه، أو من المتولين تربيته أو ملاحظته".

٤- الاستثمار في التكنولوجيا المالية والتنمية المستدامة:

لما كان حجم ذوي الهمم في مصر يمثل نسبة ١٠,٥% من إجمالي تعداد السكان بعدد ٨، ٦٣٦ مليون شخص، منهم ٦، ٦٠٨ مليون شخص[٥]، كما أن هناك صعوبات كثيرة تواجههم، وأيضا تتعدد القطاعات التي يعملون بها، كما يعتري

---

(١) تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام ٢٠٢٢

(٢) تقرير البنك المركزي في المؤشرات الرئيسية للشمول المالي لعام ٢٠٢٢

(3) Central Bank of Egypt report: " financial inclusion through digital financial services and fintech the case of Egypt.p4

(٤) تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، ص٨/٦

(٥) تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، ص٨/٦

عملهم الموسمية مما يجعل من تفعيل الشمول المالي الرقمي تجاههم حاجة ماسة على النحو التالي:

شكل رقم (٢)

الحالة العملية لذوي الهمم ١٥ سنة فأكثر

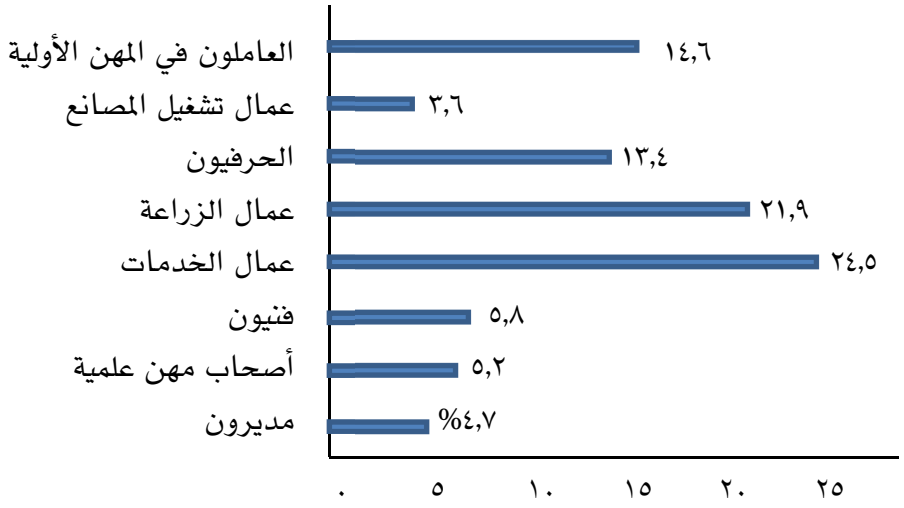

المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء

كما تتعدد الصعوبات التي تواجه ذوي الهمم من صعوبات تتعلق بالرؤية بنسبة٤,٧٣%، والتركيز بنسبة ٣,٦٥%، والسمع بنسبة ٣,٥٩%، ورعاية النفس ٢,٩٤%، والسير بنسبة ٦,٢٣%، والفهم والتواصل بنسبة ٢,٧٨%[١].

(١) المصدر السابق ص٨

شكل رقم (٣)

موسمية العمل لدى ذوي الهمم

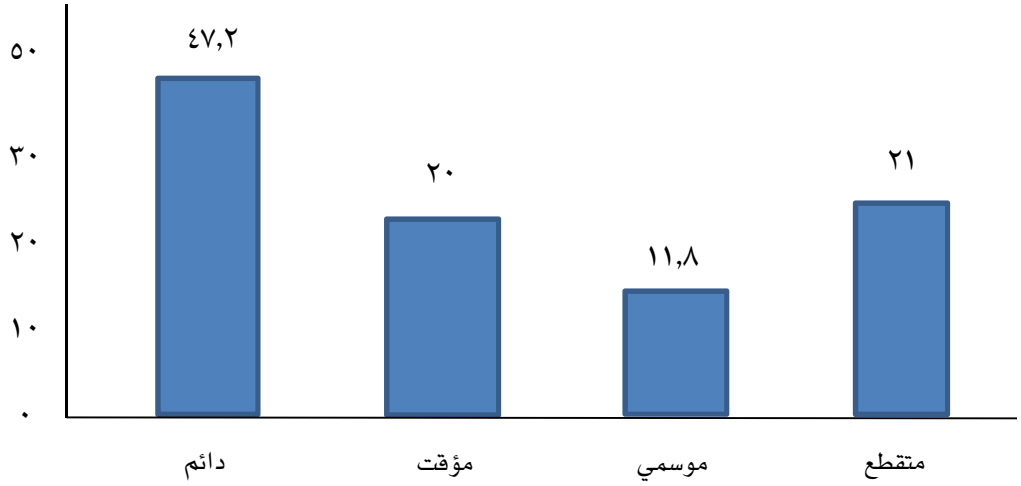

المصدر: اعداد الباحث بالاعتماد على إحصاءات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء

وبالنظر في البيانات السابقة نجد أن الصعوبات التي تواجه ذوي الهمم متنوعة، كما يعملون في أعمال متعددة وقطاعات هامة، وفقا لما ورد في الشكل رقم ٢ومن خلال الشكل رقم ٣نجد أن نسبة تقترب من النصف تعمل في أعمال دائمة.

ومن خلال ما سقناه من ملاحظات مدعومة بالبيانات تظهر أهمية التحول الرقمي والنقود الرقمية المركزية على وجه الخصوص لتنوع المعوقات التي تواجه ذوي الهمم وتعددها مما يستلزم التيسير في حصولهم على الخدمات المالية، وأيضا لأنهم عاملون يحصلون على أجور ورواتب تستلزم الحصول عليها بطريقة رقمية بدلا من انتقالهم وارتباطهم بمواعيد عمل لجهات إدارية ومصرفية محددة وأماكن معينة، لاسيما وأن نسبة كبيرة منهم تعمل أعمالا دائمة؛ كما ظهر من الشكل رقم٣.

لأجل هذا تستثمر مصر في التكنولوجيا المالية بنسب متنامية ويوضح ذلك ما يلي:

(أ) تعد مصر أسرع عشر دول في مجال الشمول المالي الرقمي لعام ٢٠٢٠، كما

قدمت مصر استثمارات بلغت ٦٠ مليار جنيه كمرحلة أولى لرفع كفاءة شبكة الانترنت لتتقدم "٦" مراكز في مؤشر سرعة الانترنت لعام ٢٠٢٢، لتكون الأولى افريقيا في متوسط سرعة الانترنت الثابت الأرضي لنفس العام، كما زادت الصادرات الرقمية في عام ٢٠٢٢ بنسبة ٢٥% بالمقارنة بعام ٢٠١٨[١].

(ب) أطلقت أول منصة رقمية للذكاء الاصطناعي في عام ٢٠٢١ لتقدم" ١٣١ " خدمة مالية متنوعة، لتحرز المركز رقم " ٢٣" في مؤشر الأمن السيبراني عالميا من بين ١٩٤ دولة، ليصل معدل نمو قطاع الاتصالات في مصر إلى ١٦%، ويساهم بنسبة ٥% في الناتج المحلي الإجمالي بالمقارنة بـ ٣'٢% في عام ٢٠١٨،[٢].

(ج) يستخدم ٥١ مليون من المصريين وسائل التواصل الاجتماعي خلال عام ٢٠٢٢، كما تبلغ نسبة المصريين الذين يستخدمون محرك البحث "جوجل" للاطلاع على الاخبار ٦٨%.

(د) تبلغ قيمة الدفع والتحصيل الاليكتروني" ٣,٧ "تريليون جنيه من خلال" ٢١ " ألف ماكينة، لتحقق مصر التزامها بالتحول إلى الاقتصاد غير النقدي وفقا لرؤية ٢٠٣٠، كما أن مصر الأولى عالميا في مؤشر تنافسية قطاع الانترنت والهاتف لعام ٢٠٢١، كما انتقلت مصر إلى فئات الدول ذات الأداء المرتفع في تطوير الحكومة الالكترونية[٣].

(هـ) قام البنك المركزي بإصدار آليات قانونية لتنظم الدفع من خلال التليفون المحمول، كما أنشأ وحدة الشمول المالي، كما تم إنشاء المركز القومي للمدفوعات، كما تم تعزيز التحصيل والدفع الالكتروني من خلال" ٩٠٠ " شركة مالية متناهية الصغر، و"٥٠ " شركة تحصيل ودفع الكتروني و" ٣٩ " مصرف و "٤" شركات تشغيل هواتف محمولة و"٣٩ " شركة تامين ليتم تسجيل" ٥٢ " ألف شركة على منظومة الفاتورة الالكترونية، لتصل نسبة

(١) تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، ص٢٨/٨/٦

(٢) تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، ص٢٨/٨/٦

(٣) تقرير الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء لعام٢٠٢٢/ تقرير مركز المعلومات ص٢٦

المستهلكين عبر الانترنت إلى" ٧٦% " ليكون مركز مصر هو العاشر كأسرع نمو في مجال الشمول الرقمي، وترتيب" ٣٨ " في مؤشر القواعد التنظيمية للمحافظ الالكترونية للهاتف المحمول لتتقدم" ٥٠ " مركزا لعام ٢٠٢١بالمقارنة بعام ٢٠١٩[١].

(و) أنشئ المجلس القومي للأشخاص أصحاب الهمم، بموجب قرار رئيس الجمهورية رقم ١١ لسنة ٢٠١٩، ليحل محل المجلس القومي لشؤون الإعاقة الصادر بقرار رئيس الوزراء رقم ٤١٠ لسنة ٢٠١٢، وتؤول إليه جميع حقوقه ويتحمل بجميع التزاماته.

٥- مؤشر الاقتراض:

يوضح البيان التالي تطور الائتمان من البنوك على مدار عدد سبع سنوات ماضية.

شكل رقم (٣) القيمة بالمليون

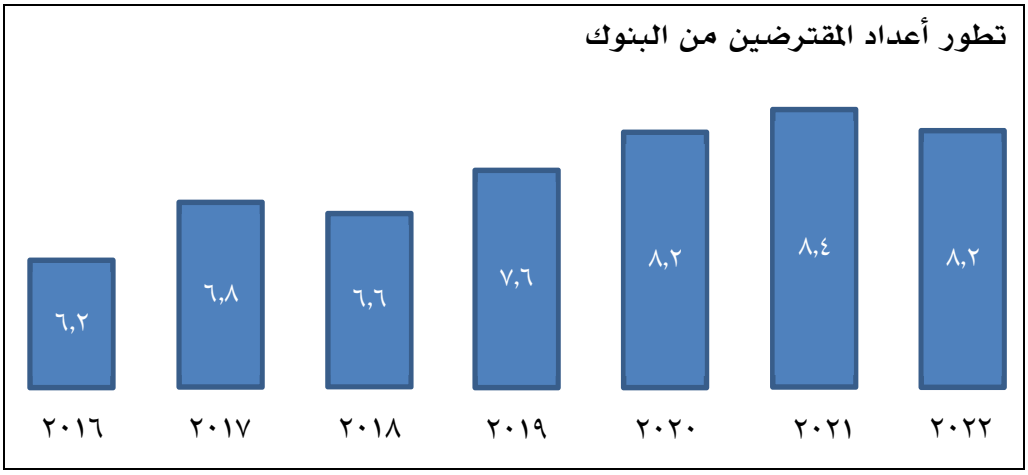

المصدر: إعداد الباحث من خلال البيانات المتاحة من تقارير البنك المركزي المصري.

(١) تقرير مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، ص٢٨/٨/٦

ثانيا: علاقة الشمول المالي بالتنمية المستدامة:

لما كانت أهداف التنمية المستدامة[١] تصل إلى سبعة عشر هدفا هي: القضاء على الفقر، القضاء التام على الجوع، الصحة الجيدة والرفاه، التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين، المياه النظيفة والنظافة الصحية، طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الصناعة والابتكار والبنية التحتية، الحد من أوجه عدم المساواة، مدن ومجتمعات محلية مستدامة، الاستهلاك والإنتاج المسؤولان، العمل المناخي، الحياة تحت الماء، الحياة في البرّ، السلام والعدالة والمؤسسات القوية عقد الشراكة لتحقيق الأهداف، فإن الشمول المالي يحقق منها سبعة أهداف على الأقل هي: القضاء على الفقر، القضاء التام على الجوع، المساواة بين الجنسين، العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الحد من أوجه عدم المساواة، الاستهلاك والإنتاج المسؤولان، السلام والعدالة والمؤسسات القوية، ويمكن التدليل على وجود هذه العلاقة وأهميتها من خلال ما يلي:

١- الشمول المالي الرقمي وتحسين الظروف المالية والاقتصادية في المجتمع:

إن تحسين الظروف المالية والاقتصادية في المجتمع من الأهمية بمكان خاصة لذوي الدخول المنخفضة وذوي الهمم برفع مستوى معيشتهم، ويظهر ذلك من خلال تحقيق كفاءة الوساطة بين الودائع والاستثمارات خاصة وأن ذوي الدخل المنخفض وذوي الهمم يعملون على الحفاظ على مدخراتهم خاصة في أوقات الأزمات مما يسهم في استقرار النظام المالي، وتحسين مرونة الاستثمار في القطاع المصرفي، وتوجيهه إلى استخدامات أكثر إنتاجية بما ينعكس إيجابا على التنمية الاقتصادية المستدامة؛ كما توجد علاقة طردية بين حجم الشمول المالي والنمو الاقتصادي من خلال تحسين أداء سوق العمل، وكذلك تحويل العديد من المنشأت

---

(١) اعتمدت الأمم المتحدة أهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠١٥، وتُعرف باسم الأهداف العالمية، وقد صيغت بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في ٢٥ سبتمبر٢٠١٥ وفي ١ يناير ٢٠١٦، أدرجت في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

Transforming our world: the 2030 Agenda for Sustainable Development". United Nations

- الأمم المتحدة: تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠"

الصغيرة من القطاع غير الرسمي أو اقتصاد الظل إلى القطاع الرسمي؛ بما يسهم في تحسين عوائد الدولة المالية، وكفاءة وجودة المنتجات ومواصفاتها القياسية.

٢- الشمول المالي الرقمي وبناء القدرات الاستثمارية:

مما لا شك فيه أن العلاقة الطردية بين الشمول المالي وبناء القدرات الاستثمارية، وأيضا توفير تقنية النقود الرقمية كل ذلك يسهم في تحسين القدرة على الحصول على الخدمات المالية والموارد الإنتاجية، والقدرات التصنيعية بأقل وقت، وبأقل تكلفة مما يدعم إمكانيات وقدرات ذوي الهمم بعدم الحاجة إلى الانتقال إلى المصرف للحصول على الأموال اللازمة لاستثماراتهم الخاصة؛ حيث تصل المدفوعات بصورة سريعة وبكلفة أقل.

٣- الشمول المالي الرقمي ورفع المقدرة الإنتاجية لأفراد المجتمع:

يؤكد ذلك أن بيانات المؤشر الدولي للشمول المالي تؤكد على دعم الاقتصاد غير النقدي بتزايد عدد الذين يمتلكون حسابات بنكية بما يسهم في التغلب على الحواجز المعرقلة للحصول على الخدمات المالية بتقليل مسافات السفر والانتقال، حيث بلغ عدد مالكي الهواتف المحمولة عالميا مالا يقل عن ٢ مليار شخص على مستوى العالم، وبالفعل تتجه الدول إلى تفعيل هذا الاقتصاد؛ ففي السويد تم تخفيض عدد المعاملات النقدية التقليدية إلى ٨٠% من التعاملات، وفي الصين بلغ حجم المدفوعات الرقمية إلى ما يقرب من ٤٠% من المدفوعات، وفي مصر تم اصدار العديد من المبادرات الداعمة للاتجاه نحو الشمول المالي الرقمي من خلال مبادرة حساب لكل مواطن دون حد أدني، و مبادرة التمويل العقاري التي أطلقها البنك المركزي المصري في فبراير عام ٢٠١٤، وتم بموجبها تخصيص مبلغ ١٠ مليار جنيه لمدة ٢٠ سنة للبنوك لتقوم بإعادة اقراضها لمحدودي ومتوسطي الدخل، ومبادرة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تم إطلاقها في عام ٢٠١٦ بشريحة ٢٠٠ مليار جنيه بفائدة ٥% متناقصة للمشروعات الصغيرة، وبفائدة ٧% متناقصة للمشروعات المتوسطة لتمويل القطاع الزراعي والصناعي، وبفائدة ١٢% متناقصة لتمويل المشروعات المتوسطة لتمويل رأس المال العامل للمشروعات الصناعية والزراعية والطاقة المتجددة، وبلغت التمويلات التي تم ضخها تحت

مبادرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك أكثر من٥٥ مليار جنيه[١]، كما أصدر البنك المركزي في نوفمبر ٢٠١٦ الإصدار الجديد للقواعد المنظمة لخدمات الدفع باستخدام الهاتف المحمول في خطوة نحو تحقيق المزيد من الشمول المالي الرقمي تعمل على توسيع نطاق مقدمي الخدمة ليشمل مكاتب البريد وفروع الشركات متناهية الصغر للوصول لأكبر عدد ممكن من المواطنين

ولا شك أن لكل هذا مردود ايجابي على التنمية المستدامة بتحسين مستوى معيشية الجيل الحاضر مع الأخذ في الاعتبار احتياجات الأجيال المستقبلية، من هنا يمكن ايجاز اسهام النقود الرقمية المركزية في الشمول المالي الرقمي والتنمية المستدامة فيما يلي:

١. تعزيز للشمول المالي الرقمي من خلال توافر وسيلة رقمية لا غني عنها في التبادل والمعاملات.

٢.خدمة الاشخاص غير المتعاملين مع البنوك أو غير المستفيدين من خدماتها بشكل كاف.

٣. تضفي على أنظمة الدفع التماسك والمنافسة بما يحقق كفاءة المدفوعات.

٤. تحسين مستوى فرص الحصول على القروض وخفض تكاليف المعاملات مما يوفر فرصة إقامة المشروعات وتنمية القدرات الإنتاجية.

٥. رفع مستوى الشفافية في تدفقات الأموال بما يسهم في تحسين مستوى المعيشة.

وبذا تكون الفرضية الأولى والثانية قد تحققتا وهما:

١- تسهم النقود الرقمية المركزية- كخدمة مالية - في تحقيق الشمول المالي والتنمية المستدامة.

٢- يسهم الشمول المالي الرقمي لذوي الهمم في تمكينهم اقتصاديا.

---

(١) نهلة أبو العز، أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الإفريقية، مجلة كلية السيارة والاقتصاد، المجلد ١١، العدد ١٠، جامعة بني سويف، مصر، ٢٠٢١، ص ٣. / ٢٠٢٢

المبحث الرابع
النقود الرقمية المركزية " الأهمية وآلية الإصدار

إن دور البنوك المركزية مؤثر في استقرار النظام النقدي في الدول ومؤسساته المالية والنقدية على النحو التالي:

أولا: البنوك المركزية ومسئولية الإصدار النقدي:

تأتي أهمية البنوك المركزية من دورها كمسؤولة عن مراقبة وتوجيه النظام المصرفي في الدولة، والحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي، وإصدار النقود كوسيط في المبادلات بما يضمن معاملات مالية مستقرة، وارتفاع الميل للادخار اللازم لتمويل الاستثمار في العديد من المشروعات، كما أنها تستخدم كأداة للدفع المؤجل مما يمكن الأطراف من تبادل السلع دون نظر لدفع قيمتها فورا، وإنما إمكانية تقسيط القيمة على فترات يتم الاتفاق عليها.

ثانيا: البنوك المركزية وإدارة أنظمة الدفع والتسوية بين البنوك التجارية:

للبنك المركزي دور اخر لا يقل أهمية عن الإصدار النقدي هو إدارة أنظمة الدفع والتسوية بين البنوك التجارية من خلال الودائع الاحتياطية، ومعلوم أن الودائع الاحتياطية قد تكون الزامية أو من فوائض المؤسسات المالية لاسيما البنوك التجارية مما يسهم في إدارة أنظمة الدفع والتسوية بينها، ومن خلال هذه الأداة - الودائع الاحتياطية - يمكن للبنك المركزي أن يسهم في الحد من الكساد والركود بخفض النسب المحتجزة منها لصالح البنك المركزي أو رفع هذه النسبة بما يخرج المجتمع من التضخم، ويحقق ضبط حجم السيولة فيه عند مستويات معتدلة تحقق تناسبا بين المعروض الإنتاجي والطلب بأنواعه لاسيما الاستهلاكي منه، بهدف ضمان عدم تعرض البنك المودع للاحتياطي لمخاطر في حالة حدوث سحب جماعي من العملاء لودائعهم لديه، مع ضمان أن يكون القطاع المصرفي في حالة جيدة بمعنى ألا يكون هناك فائضا في السيولة يدفع البنوك للإقراض دون التحقق الجيد من ملاءة وقدرة المقترض على السداد، ولذا تتغير هذه النسب من فترة لأخرى حسب متغيرات السياسة النقدية والائتمانية التي يقررها البنك المركزي.

وعلى غرار ذلك يمكن للبنوك المركزية أن تتدخل بإصدار نقود رقمية

مركزية؛ وذلك لأن تنامي استخدام العملات الرقمية - غير المركزية - سيؤثر على الطلب على العملات التقليدية التي تصدر عن البنوك المركزية، وبالتالي تكون النقود الرقمية هي السائدة وتصبح بعيدة عن الرقابة مما يقلص من قدرة البنوك المركزية في التأثير في معدلات أسعار الفائدة، وحجم الائتمان.

ولذا تعمل أكثر من ٨٥% من البنوك المركزية في العالم على إصدار العملات الرقمية للبنوك المركزية، وفقاً لبنك التسويات الدولية، ففي عام ١٩٩٣، أطلق بنك فنلندا بطاقة Avant الذكية، وهي شكل إلكتروني من النقود حيث تعد أول عملة رقمية يصدرها بنك مركزي في العالم، وفي يوليو ٢٠٢٢، كان هناك ما يقرب من ١٠٠ عملة رقمية صادرة عن بنوك مركزية تمر بمرحلة البحث أو التطوير، صدر منها عدد "٢" عملة بشكل كامل، هما الدولار الرملي في جزر البهاما، الذي ظهر لأول مرة في أكتوبر ٢٠٢٠، وeNaira في نيجيريا، التي أُصدِرت في أكتوبر ٢٠٢١ بهدف خدمة السكان غير المتعاملين مع البنوك أو غير المستفيدين من خدماتها بشكل كافٍ.

آلية مقترحة لإصدار العملة الرقمية المركزية:

أ. يمكن إطلاق تقنية "بلوكشين"[(١)] مركزية كقناة للسياسة النقدية تصدر من خلالها عملة رقمية على أساس رقمي قومي مشفر.

ب. فتح حساب لكل فرد من أفراد المجتمع في البنك المركزي من خلال بطاقات دفع تضمن متابعة البنك المركزي لسير عملية الانفاق واتجاهاتها.

ت. الاحتفاظ بالعملة الرقمية على أجهزة مثل الهواتف الذكية، على غرار

(١) بدأت تقنية البلوكشين Blockchain في عام ١٩٩١، وتعني سلسلة الكتل، وهي دفتر تسجيل رقمي للمعاملات؛ حيث تمثل كل معاملة كتلة Block ترتبط بالمعاملات الأخرى كسلسلة chain بحيث لا يمكن التعديل فيها أو الحذف منها دون المساس بغيرها من المعاملات الأخرى المرتبطة بها، وتظهر أهميتها وقوة تطبيقاتها في مجال النقود الرقمية المركزية- محل البحث - لمساهمتها في الحد من الاحتكاك البشري، مع تحقيق زيادة الكفاءات التشغيلية للمعاملات التجارية المختلفة. / انظر مؤلف الدكتور رمضان الروبي: الهندسة المالية الإسلامية، كلية الشريعة، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، عام ٢٠٢١، ص٣٤.

الطريقة التي يمكن بها الاحتفاظ بالنقد المادي في المحفظة، لكن أليس في هذا تداخلا بين وظيفة البنك المركزي والبنوك التجارية؟ نعم قد يحدث هذا؛ لكن يمكن إزالة هذا التداخل من خلال المقترحات التالية:

١. **سن التشريعات التي تحدد المهام والاختصاصات:**

صدر قانون البنك المركزي والجهاز المصرفي رقم ١٩٤ لسنة ٢٠٢٠[١]، بهدف رفع مستوى أداء الجهاز المصرفي وتحديثه وتطويره ودعم قدراته التنافسية، بما يؤهله للمنافسة العالمية، كما صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٩ لسنة ٢٠١٧ بإنشاء المجلس القومي للمدفوعات حيث يختص بالعمل على خفض استخدام أوراق النقد، ودعم وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإليكترونية في الدفع بديلاً عنه وفيما يلي اختصاصات المجلس:

(أ) خفض استخدام أوراق النقد خارج القطاع المصرفي ودعم وتحفيز استخدام الوسائل والقنوات الإلكترونية.

(ب) تطوير نظم الدفع القومية وأُطُر الإشراف عليها للحد من المخاطر المرتبطة بها من أجل خلق نُظُم دفع آمنة وذات كفاءة عالية.

(ج) العمل على تحقيق الشمول المالي، بهدف دمج أكبر عدد من المواطنين في النظام المصرفي، وضم القطاع غير الرسمي للقطاع الرسمي، وتخفيض تكلفة انتقال الأموال، وزيادة المتحصلات الضريبية.

(د) حماية حقوق مستخدمي نظم وخدمات الدفع.

(و) تحقيق تنافسية سوق خدمات الدفع وتنظيم عمل الكيانات القائمة ورقابتها.

٢. **مراعاة التوازن بين أسعار الفائدة على الودائع والنقود الرقمية:** نظرا لأنه في حالة انخفاض أسعار الفائدة على الودائع المصرفية عنها بالنسبة للنقود الرقمية المركزية قد يتجه المودعون لتحويل ودائعهم إلى عملات رقمية مركزية مما يمهد لظهور ما يطلق عليه نظام" البنوك الضعيفة

ومفاده أنها " بنوك تلجأ إلى التمويل من خلال مؤسسات مالية ذات تكلفة

(١) نشر في الجريدة الرسمية - العدد ٣٧ مكرر (و) - في ١٥ سبتمبر سنة ٢٠٢٠.

أعلى؛ نظرا لانصراف العملاء عن إيداع أموالهم فيها لكون فائدتها على الودائع منخفضة، لاسيما في ظروف الاضطرابات مما يجعل تحويل الودائع إلى عملات رقمية لدى البنك المركزي هو السائد، ويشجع الأفراد على نقل أموالهم من الحسابات البنكية إلى الحسابات الرقمية بالبنك المركزي، وهذا يصعب عمل البنوك التجارية التي قد تبحث عن تمويل من مؤسسات مالية بتكلفة مرتفعة مما يضطرها إلى منح ائتمان أكثر خطورة لاستعادة الربحية التي فقدتها في القروض المؤسساتية التي حصلت عليها مما يزيد بلاشك من مخاطر الاستقرار المالي المنشود، ومما يزيد من معدلات الاتجاه نحو العملة الرقمية من خلال البنك المركزي، أو ما يطلق عليه "**الهروب الرقمي** "، لذا ينبغي العمل على مراعاة التوازن بين أسعار الفائدة على الودائع والنقود الرقمية المركزية، مما يضمن نشاط متنامي للبنوك التجارية في ظل اصدار العملة الرقمية المركزية المشار اليها.

٣.**التوسع المضاد للتقلبات الدورية" مروحية الأموال**": حيث تلجا البنوك المركزية إلى اتباع سياسات غير تقليدية بمعنى شراء كميات كبيرة من الأصول المالية " سندات حكومية "، مما يسهم في تحفيز الطلب وزيادة المعروض النقدي؛ لكون هذه السندات يملكها أغنياء ميلهم الاستهلاكي منخفض، لكن بتوزيعها على الفقراء من خلال دخول أو إعانات فإن مسار هذه النقود سيتجه حينئذ إلى الطلب الاستهلاكي لارتفاع الميل الاستهلاكي لديهم لاسيما الضروري منه، وهنا يكون التوزيع من خلال قنوات توزيع النقود الرقمية المركزية - المشار اليها سالفا - أكثر إيجابية، ولا يؤثر سلبا على حجم الطلب، أو ما يطلق عليه "توسع مضاد للتقلبات الدورية" حيث لا يكون للقطاع المصرفي دور في ذلك التوسع، وإنما يتم من خلال البنك المركزي، ولذا يطلق عليها " مروحية الأموال[١] وفقا لما طرحة المفكر الاقتصادي " فريدمان"[٢] حيث تعزز مروحية الأموال الإنفاق

(١) "مروحية الأموال " تعني " زيادة المعروض النقدي بزيادة الانفاق، أو التخفيض الضريبي، أو الإصدار الجديد وضخها في القطاعات الاقتصادية / انظر مبادي الاقتصاد د. رمضان الروبي، كلية الشريعة والقانون، ط دار آمون، ٢٠١٠، القاهرة. ص٢٢.

(٢) اقتصادي أميركي، حائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لسنة ١٩٧٦، يعد أحد أعمدة المدرسة الليبرالية في الاقتصاد، ولد في عام ١٩١٢ في نيويورك، وتوفي في عام ٢٠٠٦، عرف =

الاستهلاكي بزيادة العرض النقدي من خلال توزيع كميات كبيرة من العملة في المجتمع، بما يمكن الفقراء وذوي الهمم من تنمية قدراتهم الاستثمارية لاسيما الاستثمارات الصغيرة ومتناهية الصغر.

وبذا تكون الفرضية الثالثة قد تحققت وهي:

٣- يمكن الموازنة بين دور البنك المركزي في إصدار النقود الرقمية المركزية، والنشاط المصرفي للبنوك التجارية.

=

بمعارضته للنظريات "الكينزية"، وتأييده للمذهب الليبرالي، حيث يرى أن الكتلة النقدية ورفع أسعار الفائدة هي السبيل للتخلص من التضخم، كما يرفض تدخل الدولة في الاقتصاد / انظر مبادئ الاقتصاد د. رمضان الروبي، دار آمون، القاهرة ٢٠١١، ص٣٠

المبحث الخامس

الشمول المالي الرقمي ورؤية اقتصادية إسلامية

لما كان المراد بالشمول المالي هو " تمتع الأفراد بما في ذلك أصحاب الدخل المنخفض والشركات بما في ذلك أصغرها بإمكانية الوصول والاستفادة الفعالة مقابل أسعار معقولة من مجموعة واسعة من الخدمات المالية الرسمية، ذات الجودة العالية بطريقة مسؤولة ومستدامة من قبل مجموعة متنوعة من مقدمي الخدمات المالية العاملة في بيئة قانونية وتنظيمية مناسبة؛ ولما كان الانسان هو خليفة الله في الأرض لقول الله تعالى "وإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً "[١]، فقد جاءت أحكام الشريعة الإسلامية لتحقيق مصالحه بتوفير حد الكفاية له ولمن يعول، والذي يتجاوز مجرد توفير الطعام والشراب إلى كل ما يضمن حياة لائقة به وبمن يعول، وحلا لمشاكله، وتوفيرا للخدمات له من غير إسراف أو تقتير، وفقا لقول الله تعالى "وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى وَلا تَعَاوَنُوا عَلَى الإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ."[٢]، وقوله تعالى " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا ارْكَعُوا وَاسْجُدُوا وَاعْبُدُوا رَبَّكُمْ وَافْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ"[٣]، ولما رواه الشيخان بسندهما عن ابي هريرة رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ان رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قال " من ترك مالا فلورثته، ومن ترك كلا فإلينا "[٤]، كما أن توفير الخدمات للمحتاجين - ومنهم ذوي الهمم نظرا لظروفهم الصحية - لا خلاف في أنه مأمور به ومرغب فيه من الشريعة الإسلامية السمحاء، ومن ذلك أيضا كل وسيلة تيسر حياة المحتاجين، وتلبي متطلباتهم، ومنها الخدمات المالية وخاصة النقود الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية حيث تتوافر فيها جميع الضوابط المقررة في العملة التقليدية الورقية من حيث كون المصدر لها هو ذات الجهة التي تصدر النقود التقليدية وهو البنك المركزي، كما أن الدولة ستشرف عليها، وتراقب كمياتها وحجم سيولتها في المجتمع، ومن ثم فلا تعد نقودا افتراضية مثل العملات التي تصدر من جهات غير معلومة، وتتعرض لهزات كبيرة ويترتب

---

(١) سورة البقرة الآية رقم ٣٠

(٢) سورة المائدة الآية رقم ٢

(٣) سورة الحج الآية ٧٧

(٤) صحيح البخاري، كتاب الكفالة، "٢١٦٧" / صحيح مسلم، كتاب الفرائض، "٤٢٤٢

عليها خسارة كبيرة لحاملها أو من يحوزها، كما أن معظم الدول لا تعترف بها بخلاف النقود الرقمية المركزية - محور البحث - حيث تكون بديلا للنقود الورقية مما يسهل التعامل بها، ولا تحتاج لتخزين، كما لا تتعرض للتلف أو غيره من المخاطر، ووفقا لقاعدة " الأصل في الأشياء الإباحة"، فتعد على الأصل في إباحتها، وقد روي عن الامام مالك رَحِمَهُ ٱللَّهُ تعالى أنه يعتبر النقود نقودا بالعرف ولو كانت جلودا فقد قال " لو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى تكون لها عين و سكة لكرهتها أن تباع بالذهب والورق نظرة "، كما كان يقول "ولا تجوز الفلوس بالذهب والفضة ولا بالدنانير نظرة"[(١)]، ولا يصح الاعتراض بكون ما أقره الامام مالك هو النقود المحسوسة لأن المصدر لها هو الدولة فهى وسيلة بديلة تتناسب وتطور العصر فهى معتبرة من المجتمع، ووراءها سلطة قانونية للدولة، ومما يؤكد ما تم التوصل إليه من اعتبار النقود الرقمية المركزية عملة رسمية خاصة وأن مصدرها هو البنك المركزي في الدولة وهو الجهة المسئولة عن اصدار النقود- أن ما اشترطه الفقهاء من شروط لاعتبار النقود في المجتمع متوافر فيها؛ وسأعرض فيما يلي لتلك الشروط:

١- **الرواج والقبول العام:** يراد بالرواج: " كما ذكر ابن عاشور " دوران المال بين أيدي أكثر من يمكن من الناس بوجه حق وهو مقصد شرعي عظيم "ويقول " إن حفظ مال الأمة يكون بأساليب إدارة عمومه وبضبط أساليب حفظ أموال الافراد وأساليب ادارتها، فإن حفظ المجموع يتوقف على حفظ جزئياته "، ويقول " ومحافظة على مقصد الرواج شرعت عقود المعاملات لنقل الحقوق المالية بمعاوضة أو تبرع " ويقول: " ومن معاني الرواج انتقال المال بأيد عديدة في الأمة على وجه لا حرج فيه على مكتسبه "[(٢)]، وَمِنْ ثَمَّ لَوْ رَاجَتْ الْفُلُوسُ رَوَاجَ النُّقُودِ ثَبَتَ لَهَا أَحْكَامُهَا "[(٣)]، ولاشك أن النقود الرقمية المركزية يتوافر

(١) المدونة، دار الكتب العلمية ١٩٩٤، ج٣، ص٣٩٦.

(٢) ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، مكتبة دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، ص، ٤٥٥ / ص٤٦٤ /٤٦٥ما بعدها.

(٣) أحمد بن محمد بن علي بن حجر الهيتمي، الفتاوى الفقهية الكبرى ج٢، ص١٨٢، ط٢، المكتبة الإسلامية، القاهرة، ٢٠١٠

فيها ذلك.

٢- **أن تصدرها الدولة:** أي تصدر النقود من خلال جهة اصدار رسمية منوط بها مسئولية اصدار النقد، وهذا الشرط متوافر في النقود الرقمية لكون الجهة المنوط بها إصدارها هي ذات جهة اصدار النقد في الدولة وهو البنك المركزي، ومما يؤكد ذلك ما جاء في المجموع " يُكْرَهُ لِغَيْرِ الْإِمَامِ ضَرْبُ الدَّرَاهِمِ وَالدَّنَانِيرِ وإن كَانَتْ خَالِصَةً لِأَنَّهُ مِنْ شَأْنِ الْإِمَامِ، وَلِأَنَّهُ لا يؤمن فيه الغش وَالْإِفْسَادُ "[(١)]، وهذا الشرط واضح ومتوافر في النقود الرقمية المركزية لأن الجهة المصدرة لها هي البنك المركزي المختص بإصدار العملات في الدول.

٣- **الثبات النسبي في قيمة النقود:** وهذا يتوافر بشكل واضح في النقود الرقمية المركزية، لرقابة البنك المركزي.

رؤية الشريعة الإسلامية لإسهام النقود الرقمية المركزية في رفع الحرج عن ذوي الهمم:

لما كان الشمول المالي يعني التوسع في إفادة فئات المجتمع المختلفة من الخدمات المالية المتاحة بطريقة ميسرة مما يقلل الجهد، ويختصر الوقت، فإن الشريعة الإسلامية بقواعدها الكلية والعامة تدعوا إليه وتحبذه لما فيه من التعاون علي البر والتقوى وفقا لقول الله تعالى " وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان"[(٢)]، أما عن رؤية الشريعة الإسلامية لإسهام النقود الرقمية المركزية في رفع الحرج عن ذوي الهمم فيمكن التدليل عليه بكونها وسيلة لتيسير التعامل لفئة ضعيفة تحتاج رعاية وعناية أكثر من غيرها من فئات المجتمع، ومما يؤكد هذا أن الأحكام الشرعية تقوم على التيسير ورفع الحرج عن المكلفين، كما راعت الشريعة الإسلامية ما قد يطرأ على المكلف من نقص في بعض أحواله.

مفهوم الحرج المرفوع:

هو " كل ما يؤدي إلى المشقة التي لا يقدر عليها المكلف، ولا يستطيع القيام

---

(١) النووي، المجموع، كتاب "الذهب والفضة "، ح٦، ص١١.

(٢) سورة المائدة الآية رقم ٢

بها، أو المشقة التي يقدر عليها ولكن بإجهاد كبير، وعنت شديد قد يفوت عليه بعض المصالح المشروعة، أو يجلب له بعض المفاسد المضرة"[١].

مفهوم رفع الحرج:

معناه: "إزالة تلك المشقة بنوعيها، وأمر المكلف بأوامر وتكاليف يقدر عليها، ويستطيعها، وتجلب له مصالح الدارين، وقد تأكد بنصوص وأدلة كثيرة أن دين الله تعالى يسر وسمح، ليس فيه حرج ولا ضيق"[٢]، ولما كان ذوي الإعاقة يعانون نتيجة عوامل وراثية، أو بيئية مكتسبة من قصور في القدرة على التعلم، أو اكتساب الخبرات أو المهارات أو أداء الأعمال العادية التي يقوم بها الأفراد العاديون فهم لذلك من أهل التيسير الذين جاءت الاحكام الشرعية للتخفيف عنهم، ومراعاة ظروفهم، ومما يؤكد رفع الحرج في الشريعة قول الله تعالى " ما يريد الله ليجعل عليكم من حرج "[٣]، وقول الله تعالى " يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر"[٤]، وقول الرسول صَلَّىٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ " هلك المتنطعون " قالها ثلاثا[٥]، "المتنطعون: هم "الغالون المجاوزون الحدود في أقوالهم وأفعالهم"[٦] يقول الامام الشاطبي "إِنَّ الْأَدِلَّةَ عَلَى رَفْعِ الْحَرَجِ فِي هَذِهِ الْأُمَّةِ بَلَغَتْ مَبْلَغَ الْقَطْعِ[٧] كَقَوْلِهِ تَعَالَى: "وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ"[٨].

نخلص من هذا إلى أن النقود الرقمية المركزية تسهم في توفير خدمة مالية للمجتمع تيسر تعاملاته، وتقلل انتقالاته للمصارف خاصة وأن من الياتها استخدام التطبيقات الرقمية التي يتم من خلالها تحويل الأموال والحصول على المستحقات

(١) نور الدين بن مختار الخادمي، علم المقاصد الشرعية، الناشر: مكتبة العبيكان، ج٢، ط١، ٢٠٠١م، ص١٢٩
(٢) المرجع السابق، ص٢٩
(٣) سورة المائدة الآية ٦
(٤) سورة البقرة الآية ١٨٥
(٥) الامام مسلم، كتاب العلم، ج٤، ٢٠٥٥
(٦) أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي "المنهاج، ج٢٢٠/١٦
(٧) الشاطبي، الموافقات، ج١، ص٥٢٠
(٨) سورة الحج الآية ٧٨

بسهولة ويسر؛ لاسيما وأن النقود ضرورية في توفير متطلبات حياة الانسان واحتياجاته المتعددة، ولأن الشريعة الإسلامية تقر كل ما يرفع الحرج، ويسهم في أداء الأعمال بصورة أسهل، وأيسر، وهذا ينطبق تماما على الشمول المالي الرقمي محل الدراسة، بل إن من واجبات الأصحاء تجاه من ابتلي بما يحول بينه وبين عن أداء عمله، أو حصوله على خدمة ما بالطريقة المعتادة حيث يتم التدخل بتيسير أمور حياته، وفقا لقول الرسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ "والله في عون العبد ما كان العبد في عون أخيه "[١].

تأكيد الشريعة الإسلامية على مواطن قوة ذوي الهمم:

تعتبر الشريعة الإسلامية أن ما يصيب المسلم من ابتلاء قد يعوق مسيرة حياته الطبيعية إلى حد ما إنما هو تكفير للذنوب، ورفع للدرجات، حيث يقول الرسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ " ما يُصِيبُ الْمُسْلِمَ، مِن نَصَبٍ ولَا وصَبٍ، ولَا هَمٍّ ولَا حُزْنٍ ولَا أذًى ولَا غَمٍّ، حتَّى الشَّوْكَةِ يُشَاكُهَا، إلَّا كَفَّرَ الله بهَا مِن خَطَايَاهُ"[٢]، كما أن الشريعة تعتبر أن هناك قدرة فائقة لذوي الهمم قد لا تتوافر لغيرهم كتوافر القدرات النفسية والعزيمة والإرادة لمن ابتلي بما يعوقه جسديا عن أداء عمل ما بطريقة عادية، ولذا حرص الإسلام على ضرورة الاستفادة بتلك القدرات والملكات رغم ما قد يبدوا من إعاقة بدنية، ومما يؤكد ذلك أن النبي صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ اسْتَخْلَفَ ابن أُمِّ مَكْتُومٍ يَؤُم الناس وهو أعْمَى[٣]، ويقول الرسول صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ لعمرو بن الجموح وكان أعرجا "سيدكم الأبيض الجعد عمرو بن الجموح[٤]، وقد أَتَى إِلَى رَسُولِ الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ، أَرَأَيْتَ إِنْ قَاتَلْتُ فِي سَبِيلِ الله حَتَّى أُقْتَلَ أَمْشِي بِرِجْلِي هَذِهِ صَحِيحَةً فِي الْجَنَّةِ؟، وَكَانَتْ رِجْلُهُ عرْجَاءَ، فَقَالَ رَسُولُ الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ: "نَعَمْ ". فَقُتِلَ يَوْمَ أُحُدٍ، فَمَرَّ عَلَيْهِ رَسُولُ الله صَلَّىٰٱللَّهُعَلَيۡهِوَسَلَّمَ فَقَالَ: "كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْكَ تَمْشِي بِرِجْلِكَ هَذِهِ صَحِيحَةً فِي الْجَنَّةِ"[٥].

---

(١) ابن ماجة، باب " فضل العلماء والحث على طلب العلم ج١ص ٨٢،

(٢) أخرجه البخاري (٥٦٤٢) واللفظ له، ومسلم (٢٥٧٣)

(٣) سنن أبو داود: ٤٤٥/١ / النووي" رياض الصالحين "ج١، ص٢٦٤

(٤) أخرجه البخاري في الأدب المفرد، ص ٢٩٦.

(٥) أخرجه أحمد في "مسنده" رقم / ٢٢٥٥٣

وبذا تكون الفرضية الرابعة قد تحققت وهى:

٤- يتوافق الشمول المالي والرقمي مع قواعد الشريعة الإسلامية الداعية للتعاون ومساعدة الفئات المحتاجة.

الخاتمة

بحمد الله تعالى وتوفيقه تم الانتهاء من إعداد هذا البحث حول قضية على قدر كبير من الأهمية على المستوى العالمي والوطني وهي قضية ذوي الهمم، وما تقوم به الدول من دور لتسهيل حياتهم، وحصولهم على الخدمات اللازمة لهم، ولما كانت الخدمات المالية من أهم هذه الخدمات على أجندة ذوى الهمم، ولما كان من أهم الخدمات المالية النقود والعملات كوسيط للتعامل والتبادل، كان موضوع هذا البحث هو القاء الضوء على الية جديدة علي المستوى العالمي هي إصدار البنوك المركزية عملات رقمية تحت إشراف ورقابة الدولة، ومن خلال تنظيم مباشر منها، بما يضمن الثقة، ويوفر الأمان والطمأنينة، ويسهم في تحقيق الشمول المالي الرقمي، ويدعم التنمية المستدامة، خاصة لذوى الههم في المجتمع، وقد خلص الباحث من خلال ذلك إلى ما يلي من نتائج وتوصيات:

أولا: النتائج:

١. يسهم الشمول المالي الرقمي في تيسير التبادل التجاري، وتعظيم قيمة الوقت والجهد.

٢. توجد علاقة واضحة بين التحول إلى الشمول المالي الرقمي، والتنمية المستدامة.

٣. ثبت أن نسب الشمول المالي، وعدد المشمولين ماليا في مصر يتزايد تزايدا مستمرا خلال السنوات الأخيرة.

٤. يتأثر ذوي الهمم إيجابا بالشمول المالي الرقمي؛ لإسهامه في تقديم الخدمات المالية بصورة فاعلة.

٥. تعضد الشريعة الإسلامية الغراء - من خلال قواعدها الكلية- كل ما يسهل حياة الناس ويوفر وقتهم وجهدهم.

٦. الشمول المالي بما يعنيه من توفير الاحتياجات والخدمات لمن لا يقدرون أمر تدعو اليه الشريعة الإسلامية وترغب فيه.

٧. النقود الرقمية المركزية وسيلة تتوافق ومتطلبات الفقه الإسلامي المعتبرة للنقود.

ثانيا: التوصيات:

١. التوسع في إنشاء قنوات وساطة بين البنوك المركزية والمجتمع لتوفير الضمانات اللازمة لإصدار النقود الرقمية المركزية، وتوسيع نطاق الشمول المالي والشمول المالي الرقمي بصفة خاصة.

٢. العمل على مراعاة التوازن بين أسعار الفائدة على الودائع والنقود الرقمية لإصدار نقود رقمية مستقرة من خلال البنك المركزي

٣. التوسع في تطبيق الشمول المالي الرقمي من خلال اليات تشرف عليها الدولة وتراقبها وتنظم القوانين عملها.

٤. فتح منافذ الكترونية خاصة بذوي الهمم على المنصات الرقمية مما يسهل اجراء تعاملاتهم بصورة أكثر سرعة وفاعلية.

٥. بقاء دور البنوك المركزية الهام في تنظيم شئون النقد، وصياغة سياساته النقدية لإدارة وتنظيم السيولة والكتلة النقدية في المجتمع.

٦. الاستفادة من النمو المتواصل لنسب الشمول المالي وتزايد عدد المشمولين ماليا في مصر بدعم التوجه نحو الاستثمار في المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة لما لذلك من مردود إيجابي على تحسن مستوى المعيشة وارتفاع مستوى الدخول الفردية.

المصادر والمراجع

القران الكريم.

١. أبو عبد الله، محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري، صحيح البخاري، الطبعة: السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ١٣١١ هـ

٢. أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري، "صحيح مسلم"، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، ١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥

٣. ابن ماجة أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني، " سنن ابن ماجه "، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، الناشر: دار إحياء الكتب العربية - فيصل عيسى البابي الحلبي، القاهرة

٤. أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني، سنن أبو داود، المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، الناشر: المكتبة العصرية، صيدا - بيروت

٥. أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الشاطبي، " الموافقات"، الناشر: دار ابن عفان، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٧ م

٦. مجد الدين أبو طاهر محمد بن يعقوب الفيروزابادي، "القاموس المحيط "، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، الناشر: مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت - لبنان، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م

٧. أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي "المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، الناشر: دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٣٩٢.

٨. د أحمد مختار عبد الحميد عمر واخرون، معجم اللغة العربية المعاصرة، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

٩. صورية شنبي والسعيد بن لخضر (أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية) بمجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبية، ٢٠١٩ جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر.

١٠. محمّد مرتضى الحسيني الزَّبيدي، تاج العروس من جواهر القاموس، إصدار: وزارة الإرشاد والأنباء في الكويت - المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت٢٠٠١ م

١١. نهلة أبو العز، أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الإفريقية، مجلة كلية السياحة والاقتصاد، المجلد ١١، العدد ١٠، جامعة بني سويف، مصر، ٢٠٢١.

١٢. محمد أبونار، تقرير مجموعة العشرين... (الشمول المالي نحو تحقيق التنمية المستدامة)

١٣. زين الدين أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الحنفي الرازي (ت ٦٦٦هـ) مختار الصحاح، الناشر: المكتبة العصرية - الدار النموذجية، بيروت - صيدا، الطبعة: الخامسة، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م

١٤. محمد أمين، الشهير بابن عابدين [ت ١٢٥٢ هـ] حاشية رد المحتار، على الدر المختار: شرح تنوير الأبصار، الناشر: شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر الطبعة: الثانية ١٣٨٦ هـ، ١٩٦٦ م
١٥. علاء الدين، أبو بكر بن مسعود الكاساني الحنفي، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، الطبعة: الأولى ١٣٢٧ - ١٣٢٨ هـ، مطبعة شركة المطبوعات العلمية بمصر
١٦. مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت ١٧٩هـ)، المدونة الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.
١٧. ابن عاشور، مقاصد الشريعة الإسلامية، مكتبة دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن٢٠٠١.
١٨. احمد بن حجر (ت ٩٧٤هـ) الفتاوى الفقهية الكبرى، الناشر: المكتبة الإسلامية
١٩. أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت ٣٩٣هـ): الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار، الناشر: دار العلم للملايين - بيروت الطبعة: الرابعة ١٤٠٧ هـ
٢٠. رمضان الروبي، الاقتصاد السياسي "نقود وبنوك" دار امون للطباعة، القاهرة ٢٠١٠.
٢١. أبو صلاح، أيمن عزالدين -٢٠١٨م، سالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الأعمال الدول، الأردن، تناولت العملات الرقمية وعلاقتها بالتجارة الإلكترونية مع دراسة حالة لدولة الامارات العربية المتحدة (دبي)،
٢٢. محمود يونس، اقتصاديات النقود والبنوك والأسواق المالية، نشر في: ٢٠١٢ الناشر: دار التعليم الجامعي، القاهرة.
٢٣. أماني محمّد مطاحن، فروق بين العملة الإلكترونية والافتراضية الاردن، ٢٠٢٠
٢٤. نظام التعاملات الالكتروني السعودي مرسوم ملكي م/ ٨ في ١٨٢٨/٣/٨هـ).
٢٥. علاء الدين عبد الرازق، التقابض في الفقه الإسلامي وأثره على البيوع المعاصرة. دار النفائس، الجيزة، مصر.
٢٦. محمد الشافعي، مجلة الامن والقانون الامارات، دبي.
٢٧. إبراهيم مصطفى أحمد الزيات حامد عبد القادر محمد النجار، المعجم الوسيط، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، الناشر: دار الدعوة
٢٨. محمد محروس سعدوني، الشمول المالي وأثره فى تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة " دراسة تحليلية لواقع الدول العربية " مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المقالة ٥، المجلد ٥٢، العدد ٤ - العدد ١، مايو ٢٠٢١، الصفحة ١٩٧-٢٣٨.
٢٩. أحمد مختار عبد الحميد عمر (ت ١٤٢٤ هـ)، معجم اللغة العربية المعاصرة، الناشر: عالم الكتب، الطبعة: الأولى، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م
٣٠. نهى الموسوي، اسراء الشمري " النظام القانوني للنقود الإلكترونية "، مجلة بابل للعلوم

الإنسانية، مجلد ٢٢، عدد ٢، لعام ٢٠١٤.
٣١. محمد طاهر عبده ٢٠١٥م، دكتوراة، بعنوان" التأثير المتبادل بين الكتلة النقدية والصيرفة الإلكترونية "، جامعة دمشق، كلية الاقتصاد.
٣٢. علي السالوس أحكام النقود واستبدال العملات في الفقه الإسلامي، بحث مقدم لمجمع الفقه الإسلامي الدولي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي - الدورة الثالثة.
٣٣. باسم أحمد عامر٢٠١٨م " العملات الرقمية " البتكوين أنموذجا "ومدى توافقها مع ضوابط النقود في الإسلام " مجلة جامعة الشارقة للعلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، مجلد ١٦، عدد١، ٢٠١٩ م،
٣٤. أحمد حسن أحمد ماجستير: الأوراق النقدية في الاقتصاد الإسلامي، قيمتها وأحكامها، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ١٩٨٧ م
٣٥. عبد القادر شاشي، معايير لجنة بازل للرقابة المصرفية، البنك الإسلامي للتنمية.
٣٦. اللجنة العربية لنظم الدفع والتسويات " استخدام تقنية البلوك شين في عمليات المدفوعات " الافاق والفرص، ٢٠١٩
٣٧. مجلة التمويل والتنمية "العملات المشفرة، يونيو ٢٠١٨
٣٨. عبد الله سليمان " النقود الافتراضية مفهومها وانواعها وآثارها الاقتصادية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد ١ لعام ٢٠١٧
٣٩. هبة عبد المنعم " واقع وافاق اصدار العملات الرقمية، صندوق النقد العربي، موجز السياسات عدد١١العام ٢٠٢٠.
٤٠. شيلي وسام " الشمول المالي الرقمي في المنطقة العربية، الواقع والتحديات " جامعة قسنطينة ٢، الجزائر نشر في مجلة معهد العلوم الاقتصادية، مجلد٢٤،
٤١. تقارير مركز دعم واتخاذ لقرارات بمجلس الوزراء
٤٢. تقارير متنوعة للبنك الدولي
٤٣. تقارير متنوعة لصندوق النقد الدولي
٤٤. تقرير وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لعام ٢٠٢١
٤٥. تقرير بوابة مصر الرقمية لعام ٢٠٢٢
٤٦. تقرير وزارة المالية لعام ٢٠٢٢
٤٧. تقرير الجهاز المركزة للتعبئة العامة والاحصاء لعام ٢٠٢٢
٤٨. https: //www.un.org/ar/122274 تقرير الامم المتحدة عن التنمية المستدامة من خلال لجنة بريندتلاند التابعة للأمم المتحدة
50. Central Bank of Egypt report: " financial inclusion through digital financial services and fintech the case of Egypt.p4

فهرس الموضوعـات

الموضـــــوع **الصفحة**

المقدمة ٩٥١
مشكلة الدراسة: ٩٥٣
فرضيات الدراسة: ٩٥٣
أهمية الدراسة: ٩٥٤
منهجية الدراسة: ٩٥٤
هيكلة **الدراسة:** ٩٥٤
المبحث الأول الإطار النظري والدراسات السابقة ٩٥٥
المبحث الثاني الإطار المفاهيمي لموضوع الدراسة ٩٥٩
المبحث الثالث مؤشرات الشمول المالي الرقمي وعلاقته بالتنمية المستدامة ٩٦٨
المبحث الرابع النقود الرقمية المركزية " الأهمية وآلية الإصدار ٩٧٧
المبحث الخامس الشمول المالي الرقمي ورؤية اقتصادية إسلامية ٩٨٢
رؤية الشريعة الإسلامية لإسهام النقود الرقمية المركزية في رفع الحرج عن ذوي الهمم: ٩٨٤
الخاتمة ٩٨٨
المصادر والمراجع ٩٩٠
فهرس الموضوعـات ٩٩٣